



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم إدارة الأعمال

## “ أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية ”

“ The impact of exchange rates fluctuations on the financial performance of banks listed in Palestine Securities Exchange “

إعداد الباحث

محمد ياسر زيدان النحال

إشراف

الدكتور الفاضل: ياسر عبد طه الشرفا

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1437هـ - 2016م

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**“ أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة**

**ببورصة فلسطين للأوراق المالية “**

**“ The impact of exchange rates fluctuations on the  
financial performance of banks listed in Palestine  
Securities Exchange “**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو  
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name

اسم الطالب/ة: محمد ياسر زيدان النحال

Signature

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 2016 / 04 /30



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

الرقم Ref .....

التاريخ Date ..... ج س غ / 35 /  
2016/02/06

## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد ياسر زيدان النحال لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم إدارة الأعمال وموضوعها:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية  
**The Impact of Exchange Rates Fluctuations on the Financial Performance of Banks Listed in Palestine Securities Exchange**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1437هـ، الموافق 2016/02/24م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ياسر عبد طه الشرفا مشرفاً و رئيساً

أ.د. محمد إبراهيم مقداد مناقشاً داخلياً

د. زياد جلال الدباغ مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم إدارة الأعمال.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(القرآن الكريم، سورة البقرة: 32)

صدق الله العظيم

# إهداء

إلى روح أُمي الحبيبة وأختي الحبيبة روان  
إلى أرواح جدي وجدتي وعمتي أم مازن  
إلى روح عمي الشهيد ناصر

طيب الله ثراهم وتغمدهم برحمته الواسعة وأسكنهم فسيح جناته

إلى أرواح شهدائنا الأبرار الذين أناروا لنا طريق الحرية والكرامة

إلى أسرتي الكريمة

إلى من قاتل في دروب هذه الحياة ليهيئ لنا سبل الحياة الكريمة، والذي بفضلته بعد الله أنجزت هذه

الدراسة أبي العزيز أطال الله بعمره وأعطاه الصحة والعافية

إلى من أحيا بجسور محبتهم إخواني وأخواتي أعزهم الله

إلى قرّة عيني ورفيقة دربي التي كانت لي عوناً ومعيناً حفظها الله من كل مكروه زوجتي الحبيبة

إلى من قاسموني آلامي وآمالي وأسأل الله أن يقر عيني بهم أبنائي وبناتي

إلى أساتذتي الأفاضل من تلقيت عنهم العلم

إلى كل زملائي وأصدقائي الذين آزروني بهذه المسيرة

إلى كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة

إلى كل من ذكرت ونسيت

لهؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ " (الأحقاف: 15).

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله عز وجل الذي سهل طريقي ووفقتني في إتمام دراستي العليا، ويسرنني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأبي العزيز لدعمه الكبير والمتواصل طوال هذه المسيرة، ومساهمته القيمة بإخراج هذا العمل بهذه الصورة خاصة بجزء مناقشة النتائج. كما أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم معي في انجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر أستاذي الدكتور الفاضل: ياسر عبد طه الشرفا وذلك لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما أفادني به من علمه الواسع وخبرته المتجددة وملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، فله مني خالص الشكر والتقدير.

كما أوجه شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور: محمد مقداد، والدكتور: زياد الدباغ، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس وزملائي في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وخاصة في قسم ادارة الأعمال لما قدموه من العون والمساعدة والنصح والارشاد في اتمام هذه الدراسة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني وساهم في إثراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمة والسديدة، وأخص بالذكر كل من الدكتور الفاضل: علي عبد الله شاهين بالجامعة الإسلامية، والدكتور الفاضل: ياسر شاهين بجامعة الخليل على جهدهما الذي بذلاه في إثراء هذه الدراسة. وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مد يد العون والمساعدة لي في مسيرتي نحو إتمام هذه الدراسة.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة
ب	الإهداء
ج	تشكرات
د	فهرس المحتويات
و	فهرس الجداول
ز	فهرس الأشكال
ح	ملخص الدراسة
ط	Abstract
<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>	
2	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	مجتمع وعينة الدراسة
5	منهجية الدراسة
7	متغيرات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	الدراسات السابقة
25	التعقيب على الدراسات السابقة
25	ما يميز الدراسة
<b>الفصل الثاني: أسعار الصرف</b>	
27	المقدمة
28	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لأسعار الصرف
28	أولاً: مفهوم سعر الصرف
29	ثانياً: أنواع سعر الصرف
32	ثالثاً: النظريات المفسرة لأسعار الصرف
37	رابعاً: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف

45	المبحث الثاني: النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف
45	أولاً: النظام النقدي ومراحل تطوره
49	ثانياً: أنظمة أسعار الصرف
52	ثالثاً: الأبعاد الاقتصادية لاختيار نظام سعر الصرف
54	المبحث الثالث: النظام النقدي والمصرفي في فلسطين
54	أولاً: التطور التاريخي للنظام النقدي في فلسطين
60	ثانياً: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين
<b>الفصل الثالث: الأداء المالي للبنوك</b>	
65	المقدمة
66	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للأداء المالي
66	أولاً: مفهوم الأداء المالي
69	ثانياً: مراحل وخطوات تقييم الأداء
70	ثالثاً: مؤشرات الأداء المالي
73	رابعاً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك
76	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
76	أولاً: المفاهيم الأساسية للتحليل المالي
77	ثانياً: استخدامات التحليل المالي
79	ثالثاً: أدوات التحليل المالي
<b>الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية</b>	
85	المبحث الأول: البيانات المالية ومؤشراتها للبنوك عينة الدراسة
107	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
108	أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
110	ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة
<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>	
125	النتائج
127	التوصيات
128	المصادر والمراجع
140	قائمة الملاحق



## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967 - 1994)	1
86	تطور أداء بنك فلسطين	2
89	تطور أداء البنك التجاري الفلسطيني	3
92	تطور أداء بنك الاستثمار الفلسطيني	4
95	تطور أداء بنك القدس	5
98	تطور أداء البنك الوطني	6
101	تطور أداء البنك الاسلامي الفلسطيني	7
104	تطور أداء البنك الاسلامي العربي	8
108	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	9
110	نتائج مصفوفة معامل الارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة والعائد على الأصول	10
111	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على الأصول خلال الفترة (2006-2014)	11

113	نتائج مصفوفة معامل الارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة والعائد على حقوق المساهمين	12
114	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع العائد على حقوق المساهمين خلال الفترة (2006-2014)	13
116	نتائج مصفوفة معامل الارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة وعائد السهم الواحد	14
117	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع عائد السهم الواحد خلال الفترة (2006-2014)	15
119	نتائج مصفوفة معامل الارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة والقيمة السوقية لسهم البنك	16
120	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع القيمة السوقية لسهم البنك خلال الفترة (2006-2014)	17
122	نتائج مصفوفة معامل الارتباط بين تقلبات أسعار صرف العملات المتداولة ومعدل دوران السهم	18
123	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع معدل دوران السهم خلال الفترة (2006-2014)	19

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف	1

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي التالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، والقيمة السوقية لسهم البنك. وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2014، إذ شمل مجتمع الدراسة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها سبعة بنوك، وتم اجراء مسح شامل لكافة مفردات مجتمع وعينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر مناسبةً للظاهرة محل الدراسة، واستخدم الباحث العديد من الأساليب الاحصائية المختلفة مثل: المتوسطات الحسابية، ومعامل الارتباط بيرسون، ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لتقلبات أسعار الصرف عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  على أي من مؤشرات الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة (العائد على الأصول، العائد على حقوق المساهمين، عائد السهم الواحد، معدل دوران السهم، القيمة السوقية لسهم البنك)، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين، كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق المالية والبنوك المدرجة بها بزيادة درجة الافصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.

## **Abstract**

The study aimed to identify the impact of exchange rates fluctuations of major currencies in Palestine on the financial performance of banks listed in Palestine Exchange during the period from 2006 to 2014. The study used some financial performance indices such as return on assets (ROA), return on equity (ROE), earning per share (EPS), the stock turnover rate, and the market value of bank shares.

The study population included all banks listed in Palestine exchange, and it was a comprehensive survey of all the study population.

To achieve the objectives of the study, the researcher followed a descriptive analytical approach because it is the most suitable for the phenomenon under study.

In addition, the researcher used several descriptive statistical methods such as arithmetical mean, correlation coefficient and the model used is the multiple linear regression to test the study hypotheses.

Moreover, the study concluded a number of findings, the most important of which are: There is no statistically significant impact at level ( $\alpha \leq 0.05$ ) of the exchange rate fluctuations on the financial performance of the banks indicators (ROA, ROE, EPS, the stock turnover rate, and the market value of bank shares), the results of this study were different from the results of several previous studies.

Furthermore, the study recommended It is necessary to conduct further studies in order to have a clear idea about the factors influencing the financial performance of banks listed in Palestine Securities Exchange.

it is also recommended to increasing the degree of disclosure by Palestine Securities Exchange and the banks therein listed in the financial reports about information relating to foreign currencies and the mechanisms of dealing with fluctuations of exchange rate.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

- ❖ المقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ متغيرات الدراسة
- ❖ حدود الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة
- ❖ التعقيب على الدراسات السابقة

## الفصل الأول: الاطار العام للدراسة المقدمة:

تعتبر العملة أحد أهم الأدوات الاقتصادية للدولة لكي تتمكن من إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى لذا فهي بحاجة لتقييم سعر صرف عملتها مقابل سعر صرف عملات الدول الأخرى بصورة دورية لمعرفة القوة الشرائية لعملتها. يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصادية الدولية، سواء كانت تلك الأنشطة تجارية أو استثمارية أو خدمية، حيث يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كأداة أو كمؤشر تقيس تنافسية اقتصاد الدولة. ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيراً وتأثراً بأسعار الصرف وتقلباتها وذلك لما لهذا القطاع من دور أساسي في الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية، ويعتبر من أهم الأدوات الاقتصادية التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيسياً عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة، تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية. لذا كان من الضروري تقييم أداء البنوك ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف وتقلباتها.

إن وجود ثلاث عملات متداولة في الاقتصاد الفلسطيني وكل عملة تتبع دولة تختلف ظروفها الاقتصادية عن الأخرى، في ظل غياب العملة الوطنية يشير بشكل واضح إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته تابع ويتأثر بالتغيرات الحادثة في أسعار صرف العملات المتداولة فيه (خضر، 2012).

والمتابع للحالة الفلسطينية يجد أن التجارة في سوق العملات الأجنبية أصبحت لاعباً أساسياً في سوق الاستثمار، فمنذ بداية انتشار شركات الوساطة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص استقطبت رؤوس الأموال الصغيرة التي تبحث عن السرعة في تحقيق الأرباح، دون ادراك المستثمرين للمخاطر التي تكتنف هذا النوع من المضاربات وما يرافقها من تذبذب سريع ومرتفع في أسعار صرف العملات خاصة بعد تكبد الكثير منهم خسائر فادحة نتجت عن جهلهم بالليات المضارباتية (شاهين، وصقر، 2011).

## مشكلة الدراسة:

تشهد أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية حركة ناشطة ارتفاعاً وانخفاضاً في ظل غياب العملة الوطنية في الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي قد يؤدي إلى التأثير على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه أتى هذا البحث ليسلط الضوء على أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية من خلال قياس أهم المؤشرات المالية المعتمدة في بورصة فلسطين، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

❖ ما مدى أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك وفقاً للمؤشرات المالية المعتمدة في بورصة فلسطين؟

## أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يلي:

تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر تقلبات أسعار صرف العملات على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات سواء كانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات أو أفراد حيث توفر هذه الدراسة معلومات إضافية تساعدهم في المحافظة على استثماراتهم وتحقيقها لأكبر عائد ممكن وتحمل أقل الخسائر الممكنة. كما تساهم هذه الدراسة في تبصير الإدارة المصرفية بأوضاع تلك البنوك مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لدعم استقرارها وحمايتها من المخاطر بما يعود بالأثر الإيجابي على الاقتصاد الفلسطيني. وتبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المحدودة حسب علم الباحث التي تناولت تقلبات أسعار صرف العملات وأثرها على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين، كما تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بمجال البحث العلمي.

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

1. الوقوف على واقع أسعار الصرف وأثرها على أحد أهم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني القطاع المصرفي.
2. التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة والأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين.
3. إلقاء الضوء على أوضاع البنوك في فلسطين والتعرف على المؤشرات المستخدمة في قياس أدائها المالي وتحليل مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.
4. التعرف على القدرة التفسيرية والتنبؤية للفرضيات المختلفة للتباين بالأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.
5. تقديم مجموعة من التوصيات لجهات اتخاذ القرار في بورصة فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية والإدارة المصرفية من شأنها وضع سياسات مالية واقتصادية تساعد على التحوط إزاء مخاطر أسعار الصرف.

## فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على سؤال الدراسة على الفرضيات التالية:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

**وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:**

1. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
2. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.



3. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على عائد السهم الواحد للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
4. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية لسهم البنك للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
5. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014 والبالغ عددها سبعة بنوك، حيث تم إجراء مسح شامل لكافة مفردات مجتمع وعينة الدراسة. ويتكون مجتمع وعينة الدراسة من البنوك التالية: البنك الإسلامي العربي، البنك الوطني (بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة)، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار، بنك القدس.

### منهجية الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها، والبيانات المراد الحصول عليها بغرض دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين، وبناءً على التساؤلات التي سعت الدراسة للإجابة عنها، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي كونه المنهج الأكثر مناسبةً للظاهرة محل الدراسة، وذلك بإتباع أسلوبين: يتمثل الأسلوب الأول بالاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات لتغطية الجانب النظري. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية للبنوك والصادرة من بورصة فلسطين للأوراق المالية وكذلك الإحصائيات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة. أما الأسلوب الثاني فهو أسلوب التحليل الإحصائي حيث تم تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة للسنوات التسعة الممتدة من سنة 2006 إلى 2014.

ولغايات التحليل الإحصائي يتم التركيز على معالجة البيانات والمعلومات: حيث تم الاعتماد على برنامج الاحصاء (SPSS) في معالجة البيانات المنشورة لأجل تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، حيث تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون وذلك للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وقد عمدت الدراسة إلى استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة.

نماذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

$$Y_3 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

$$Y_4 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

$$Y_5 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \epsilon_i$$

حيث أن:

Y1 : يمثل العائد على الأصول.

Y2 : يمثل العائد على حقوق المساهمين (حقوق الملكية).

Y3 : يمثل عائد السهم الواحد.

Y4 : يمثل القيمة السوقية لسهم البنك.

Y5 : يمثل معدل دوران السهم.

X1 : يمثل التغير بسعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

X2 : يمثل التغير بسعر صرف الدولار مقابل اليورو.

$\beta_0$  ،  $\beta_1$  ،  $\beta_2$  : معاملات الانحدار.

$\epsilon_i$  : خطأ التقدير العشوائي.

## متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة: الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين ممثلاً بالمؤشرات التالية:

- العائد على الأصول.
- العائد على حقوق امساهمين.
- عائد السهم الواحد.
- القيمة السوقية لسهم البنك.
- معدل دوران السهم.
- المتغيرات المستقلة:
- تقلبات أسعار الصرف ممثلةً بالمؤشرات التالية (التغير بسعر صرف الدولار مقابل الشيكل - التغير بسعر صرف الدولار مقابل اليورو).

## حدود الدراسة:

1. اقتصرت الدراسة على قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014، ولم تتطرق إلى باقي القطاعات الاقتصادية.
2. يعتبر الدولار هو عملة الأساس للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين والذي يتم به اعداد ونشر القوائم المالية لهذه البنوك كما يتم تسعير أسهمها بعملة الدولار.
3. اختلاف البنوك في تصنيف البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية من بنك لآخر وكذلك اختلاف التصنيف من سنة مالية لأخرى.
4. اقتصرت الدراسة على قياس أثر تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة (الدولار مقابل الشيكل، الدولار مقابل اليورو) ولم تتطرق الدراسة لتقلبات سعر صرف الدولار مقابل الدينار لأن السعر ثابت ولا توجد به أي تقلبات.
5. محدودية الدراسات حسب علم الباحث التي قامت بقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك.

## الدراسات السابقة:

### أولاً: الدراسات المحلية

1. دراسة (النجار، 2013)، بعنوان " مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الرفع المالي لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من جهة والعوائد المالية لهذه الشركات من جهة أخرى اعتماداً على المقاييس المحاسبية مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة السوقية للشركة التي تم احتسابها وفقاً لنموذج Tobin's q، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم اختيار عينة مكونة من عشرين شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (2004 - 2011)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية من نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطؤ الزمني، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة، وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات، وضرورة اقرار قوانين تتيح للشركات استخدام قرض السندات وأدوات مالية أخرى.

2. دراسة (خضر، 2012)، بعنوان " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994-2010 "

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994-2010، وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الإيرادات والنفقات العامة وكذلك إجمالي الصادرات والواردات، وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من نماذج الانحدار الخطي البسيط ونماذج السلاسل الزمنية لتحليل البيانات

واختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين إجمالي الواردات الفلسطينية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للواردات، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الإسمي ومعدل التضخم، وأن عدم وجود عملة وطنية يجعل سلطة النقد الفلسطينية لا تتحكم بأسعار الفائدة التي يفرضها الجهاز المصرفي على الودائع والتسهيلات حيث أن معدل الفائدة التي تفرضه البنوك على القروض تبلغ ضعف معدلات الفائدة التي تفرضها بنوك الدول التي تصدر تلك العملات، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع إسرائيل وخاصة التجارية وذلك بسبب إجحاف تلك الاتفاقيات بالاقتصاد الفلسطيني حيث تقف عائقاً أمام تطوره ونمو حجم صادراته وإيراداته.

### 3. دراسة (درويش، 2009)، بعنوان " اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق فلسطين

#### للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وتحديد قدرة السوق على تعويض المستثمرين بعلاوة المخاطرة، وكذلك مساعدة متخذي القرار من وضع سياسة عامة لمراقبة أداء السوق والتحوط للاحتتمالات غير المرغوبة، وقد استخدمت الدراسة مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية " مؤشر القدس " خلال الفترة 2000/10/17 إلى 2009/8/16، وتم استخدام الاحصاء الوصفي، كما تم تطبيق نموذج عدم ثبات التباين المشروط بالارتباط المتسلسل أو ما يعرف بنموذج GARCH، وذلك لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتم تطبيق نموذج عدم ثبات التباين المشروط بالارتباط المتسلسل، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين العائد والمخاطرة في سوق فلسطين للأوراق المالية، إلا أنها لم تكن ذات دلالة احصائية، مما يشير إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر ضعيفة وبالتالي عدم تأثير الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر على السوق، وأوصت الدراسة بضرورة ابداء المزيد من الشفافية في المعلومات والتقارير المالية التي تصدرها الشركات العاملة في بورصة فلسطين والتي تقيد الأطراف المختلفة في السوق في تحديد مستوى المخاطر التي يقبلونها.

#### 4. دراسة (نسمان، 2008)، بعنوان " مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق

##### المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، من وجهة نظر معدي القوائم المالية والمراجعين الخارجيين لهذه الشركات لتطبيق متطلبات هذا المعيار، وبيان المزايا التي تحققها الشركات لتطبيقها معيار المحاسبة الدولي رقم 21، وتمثل مجتمع الدراسة بجميع الشركات المدرجة ببورصة فلسطين باستثناء قطاع البنوك، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتم استخدام الأساليب الاحصائية مثل اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (21) وذلك من وجهة نظر كلا من معدي القوائم المالية والمدققين الخارجيين لهذه الشركات كما أظهرت النتائج أنه يتم الاعتراف والقياس عن المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مما يدل على التزام الشركات بالمعيار والمتعلق بكيفية الاعتراف والقياس، كما أن الشركات تحقق مزايا من تطبيق متطلبات المعيار تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من خبرات الدول العربية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية خاصة مصر والسعودية.

#### 5. دراسة (أبو زعيتر، 2006)، بعنوان " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة

##### في فلسطين "

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وإلقاء الضوء على أوضاع المصارف التجارية في فلسطين والمؤشرات المستخدمة في قياس أدائها، كما هدفت الدراسة للوقوف على مصادر اموال المصارف التجارية واستخداماتها والتنبؤ بربحية المصارف التجارية من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام النموذج المستنتج من الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية التقليدية العاملة في فلسطين والبالغ عددها 18 مصرف تجاري وتم اختيار عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية وذلك خلال الفترة من (1997 -

(2004)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها مستخدمة الاختبارات الاحصائية المختلفة مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ومعامل الارتباط بيرسون لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى تأثير أداء المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية خاصة انتفاضة الأقصى حيث انخفضت ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 2001-2002، وبينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية بين كل من صافي الفوائد، حقوق الملكية، عدد الموظفين، عدد الفروع من جهة وربحية المصارف التجارية مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين المخصص الخاص إلى اجمالي التسهيلات، وربحية المصارف، وكذلك بين نسبة السيولة النقدية والعائد على الأصول، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بتنويع استثماراتها بهدف تقليل المخاطر، وإيلاء السيولة النقدية مزيداً من الاهتمام لما لها من أثر على ربحية المصارف، كما أوصت بضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن لتأثيرها على الربحية.

6. دراسة (عبد الظاهر، والفقيه، 2011)، بعنوان " العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية للفترة ما بين (2004-2008)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير عدد من المتغيرات المالية والمحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتلك العوامل هي العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، ونصيب السهم من صافي الأرباح، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الفلسطينية المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (10) شركات، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين الأعوام 2004-2008م واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر المناهج مناسبة للدراسة وتم استخدام الأساليب الاحصائية من نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير وعلاقة قوية بين متغيرات الدراسة مجتمعة مع أسعار أسهم

الشركات المساهمة العامة، حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (0.816) من التغير الحاصل في سعر السهم وأوصت الدراسة بضرورة افصاح الشركات عن المعلومات التي تؤثر في سعر السهم وضرورة المراجعة المستمرة للمعلومات المالية المنشورة للتأكد من دقتها كما أوصت الدراسة الجهات المسؤولة بضرورة العمل على ترخيص مؤسسات لتحليل الاستثمار وفق معايير مناسبة تساعد المستثمرين في السوق على تحديد الأسعار الحقيقية للأوراق المالية المتداولة.

### ثانياً: الدراسات العربية

#### 1. دراسة (باعمارة، 2013)، بعنوان " أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنك التجاري، كما هدفت إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين إيرادات البنك من نشاطه الرئيسي وإيراداته من النشاط الثانوي والتعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري كعينة للدراسة لفترة 2002-2011، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي للجانب النظري، والتاريخي والتجريبي لدراسة الحالة وبالاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك بالاستعانة ببرنامج اكسل، وقد خلصت الدراسة إلى أن إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك، وأوصت الدراسة بضرورة التحكم في المؤشرات النقدية وتنويع مصادر الحصول على العملة الصعبة وتشجيع الصادرات الوطنية.

#### 2. دراسة (خرباش، 2012)، بعنوان " أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق

#### المالية - دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة 2010 "

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية في بورصتي عمان والسعودية، وتحليل واقع محافظ الأوراق المالية في بورصة الأوراق المالية وتحليل العوائد والمخاطر المالية المتعلقة بها بالاعتماد على الأساليب الإحصائية، كما هدفت إلى دراسة إمكانية



تخفيض المخاطر النظامية عن طريق استراتيجية التنويع الدولي في بورصتي عمان والسعودية وبيان الأثر الايجابي او السلبي لمخاطر سعر الصرف على عوائد أسعار الأسهم في البورصة وتم اختيار عينة الدراسة من أسهم أفضل الشركات المدرجة في كل من بورصة عمان والسعودية خلال سنة 2010 واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تجميع البيانات والمعلومات مستخدمة الأساليب الاحصائية مثل الاحصاءات الوصفية ومعاملات الارتباط لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى أن عدد الأصول المالية الداخلة في تكوين المحفظة وكذلك معامل الارتباط بين عوائد الأصول المالية المكونة لمحفظة الأوراق المالية يساهم إلى حد كبير في تخفيض المخاطر النظامية، كما أظهرت النتائج أن المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على أداء محفظة الأوراق المالية، وأوصت الدراسة بضرورة التعرف على أنواع المخاطرة بالسوق وتحليلها بشكل دقيق قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كما أوصت بضرورة القيام بمراجعة دورية لمحفظة الأوراق المالية في ظل التدفق المستمر للمعلومات، واختيار سياسة مناسبة لتغطية مخاطر الصرف حسب الظروف الاقتصادية.

### 3. دراسة (السندس، والمومني، 2012)، بعنوان " أثر تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات الناجمة عن تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني مقابل أسعار العملات الأجنبية الرئيسية، والتعرف على اتجاه التغيرات في أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، حيث تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وعددها 58 شركة، وتم اختيار سبعة عشرة عملة رئيسية، وهي من أكثر العملات التي يتعامل معها الأردن، وغطت الدراسة البيانات الشهرية للفترة الزمنية الممتدة من شهر كانون ثاني لعام 2006 وحتى شهر حزيران لعام 2011، وقد تم استخدام المنهج الاحصائي الوصفي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى أن أسعار أسهم الشركات تتأثر كثيراً بأسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملات الدول التي تشهد حركة تجارية خدمية نشطة ما بينها وبين الأردن مثل دول منطقة اليورو الأوروبي، حيث أظهرت

النتائج بأن تأثير زيادة أسعار صرف الدينار الأردني مقابل اليورو الأوروبي والكرون الدنماركي والفرنك السويسري كان ايجابيا على أسعار أسهم شركات الخدمات الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة استقرار قيمة الدينار الأردني، ودعمه بما يعزز الثقة بالاقتصاد الأردني، كما أوصت بضرورة تقليل اعتماد الاقتصاد الأردني على الاستيراد من الدول التي تؤثر ارتفاع سعر صرف الدينار الاردني مقابل عملتها سلباً على قيم الأسهم وحجم التداول في بورصة عمان.

#### 4. دراسة (نوفل وآخرون، 2012)، بعنوان " تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 - 2007 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مقدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها من العلاقة بين الأرباح المتحققة في هذه الشركات وحجم الاستثمارات فيها، وكذلك تحليل قدرة هذه الشركات على توليد التدفقات النقدية الايجابية من الموارد المتاحة لها من خلال معدل العائد المتحقق، كما هدفت الدراسة أيضا إلى التعرف على الكفاءة التشغيلية للشركات محل الدراسة والتحقق من مدى قدرتها على إدارة سيولتها بشكل لا يتعارض مع ربحيتها، وكذلك التعرف على مدى قدرة هذه الشركات على تحديد المزيج التمويلي المناسب، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية المساهمة العامة خلال الفترة من 1997-2000، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي ومعدلات العائد المختلفة، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع التشغيلي ومعدلات العائد، وأيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول ونصيب السهم من الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل الشركات على زيادة كفاءتها التشغيلية من خلال استخدام معدلات أقل من الرفع التشغيلي وضرورة ان تبحث الشركات على مصادر تمويلية أخرى غير الاقتراض الخارجي مثل التمويل بالملكية أو إصدار أسهم عادية.

5. دراسة (المجالي، 2011)، بعنوان " أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1994 - 2009 "

هدفت الدراسة إلى قياس أهم العوامل التي لها تأثير كبير في زيادة معدلات حجم الاستثمارات الأجنبية لدى بورصة عمان، من خلال نموذج رياضي يبين مدى تأثير سعر السهم السوقي، وسعر الصرف الحقيقي، وعرض النقد بالمفهوم الضيق، وحجم الإنفاق المحلي والأجنبي، في حجم صافي الاستثمار، وذلك خلال السنوات (1994 - 2009)، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الأساليب الإحصائية من خلال تحليل السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه ونموذج تصحيح متجه الخطأ، وتم استخدام اختبار ديكي فولر لمعرفة هل كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، واختبار جوهانس للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، كما طُبّق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، وخلصت للدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، كما بينت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الطلب على الاستثمار في أسهم بورصة عمان ممثلاً بمؤشر حجم صافي الاستثمار الأجنبي، وسعر الصرف الحقيقي داخل بورصة عمان، وأشارت الدراسة إلى ان المتغيرات من داخل السوق المالي تبدو أكثر دلالة من المتغيرات خارج السوق حيث بينت الدراسة وجود تأثير واضح ومعنوي لمتغير سعر السهم السوقي، في حجم صافي الاستثمار الأجنبي، وأوصت الدراسة بضرورة ايجاد مؤشر عام يعكس النشاطات التي تقوم بها بورصة عمان، وأيضاً ضرورة قيام البنك المركزي بالإبقاء على تدفق عرض النقد والسيولة النقدية المسموح بها والتحكم في أسعار الصرف للعملة الأردنية لما في ذلك من أهمية في معالجة الكثير من الاختلالات التي يمكن ان تحدث بالاقتصاد.

6. دراسة (طيفور، 2011)، بعنوان " العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي والتشغيلي في شركات صناعة الأدوية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي والتشغيلي لشركات صناعة الادوية الأردنية، وهدفت أيضاً للوقوف على آلية اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي في هذه

الشركات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات صناعة الأدوية بالأردن والبالغ عددها 13 شركة وذلك خلال الفترة 2005-2009 وتم اختيار عينة مكونة من 5 شركات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الإحصائية من أسلوب الانحدار البسيط لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم الرجوع إلى التقارير المالية لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها عدم وجود علاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي والتشغيلي لشركات صناعة الأدوية ككل ولكن مع وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو في الموجودات غير المتداولة وكل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم العادي وحصص السهم من صافي التدفق النقدي التشغيلي، ووضحت الدراسة بضرورة اتباع الوسائل الحديثة لتقييم الإنفاق الرأسمالي من قبل الشركات وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، كما اوصت الدراسة بضرورة دراسة مصادر التمويل وأثرها على كفاءة الإنفاق الرأسمالي وذلك من خلال تحديد التكلفة المرجحة للأموال من كل مصدر، مع ضرورة تدريب الجهات المسؤولة عن اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في شركات الادوية الأردنية.

7. دراسة (كلبونة وآخرون، 2011)، بعنوان " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

على الأداء المالي " دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية "

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال اختبار مدى تأثير هذه النظم على بعض مقاييس الاداء المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم الواحد باعتبارهما من أهم المقاييس المالية لأداء الشركات وذلك قبل استخدام هذه الشركات لنظام المعلومات المحاسبي وبعد استخدامه، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي والتي تبنت أنظمة معلومات محاسبية محوسبة خلال الفترة الممتدة من 2000 - 2009 وفق شروط معينة وقد بلغت عدد الشركات التي استوفت الشروط وتم ادخالها في عينة الدراسة 24 شركة صناعية، ولمعالجة الجانب النظري والتطبيقي اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

مستخدمة الاحصاءات الوصفية، والاختبارات الاحصائية مثل اختبار (T.Test) لتحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المقاييس المالية الثلاثة المستخدمة في الدراسة وهي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم الواحد) قبل تاريخ استخدام نظام المعلومات المحاسبي وبعد استخدامه، مما يدل على عدم وجود تأثير لنظم المعلومات المحاسبية على أداء الشركات المالي، وقد كانت نتائج الدراسة مغايرة لنتائج العديد من الدراسات السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة تبني نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية ضمن الأنشطة التشغيلية مع ضرورة تدريب مستخدمي هذه النظم، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام مقاييس مالية وأخرى غير مالية.

#### 8. دراسة (الشرقطي، 2010)، بعنوان " أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للشركات الأردنية من حيث أثر الخصخصة على الأداء المالي حسب نوع وحجم وتطور الشركة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات التي تمت خصصتها في الأردن منذ العام 1996 وحتى عام 2008 حيث بلغ عددها 21 شركة أردنية، واشتملت عينة الدراسة على ثماني شركات تمت خصصتها في أعوام مختلفة بحيث تم الاعتماد على دراسة الوضع المالي لها قبل الخصخصة بثلاث سنوات وبعد الخصخصة بثلاث سنوات، ولوصف متغيرات الدراسة استخدم الباحث تحليل البيانات المالية واحتساب النسب المالية المختلفة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاختبارية الاحصائية مثل اختبار T للعينات الزوجية وتحليل التباين الأحادي لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن نسب السيولة قبل الخصخصة كانت أعلى من نسب السيولة بعد الخصخصة، كما وجدت الدراسة حدوث تطور في نسب النشاط ونسب السوق بعد الخصخصة، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تفاوت واختلاف مهم احصائياً في أثر الخصخصة على الشركات حسب حجم الشركة ونوع الشركة،

واوصت الدراسة بأنه على الشركات التي تم خصصتها وعانت من نقص السيولة أن تعمل على تحسين مستويات السيولة لديها وذلك تقادياً لمشاكل العسر المالي، كما أوصت الدراسة بأنه على الشركات ان تعمل على تحسين أوضاعها المالية والسعي للدخول في استثمارات جديد حتي تستطيع تطوير نسب السوق لديها، مع ضرورة أن تعمل الشركات على تخفيض مديونيتها وتخفيض فترة التحصيل.

## 9. دراسة (عبيدات، 2010)، بعنوان " تحليل محددات أسعار أسهم البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بورصة عمان "

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على العوامل المحددة لأسعار الأسهم حيث تم استخدام عددا من المتغيرات المستقلة هي " حجم التداول وعائد السهم والربح الموزع والقيمة الدفترية والرافعة المالية والسيولة النقدية " للتعبير عن هذه العوامل، كما هدفت الدراسة إلى اختبار ما اذا كانت هذه العوامل تساعد على تفسير التغيرات الحادثة في أسعار أسهم البنوك ومدى تأثير كل عامل منها في تعظيم أسعار الأسهم والعمل على الاهتمام بها مستقبلاً والعمل على تحسين الأداء فيه، وتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الأردن والمدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 16 بنك تجاري وتم اختبار عينة مكونة من 9 بنوك تجارية خلال فترة الدراسة الممتدة من 1992 – 2009، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيس، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين أسعار أسهم البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: حجم التداول، السيولة النقدية، القيمة الدفترية، الرافعة المالية، والقيمة الدفترية كما توصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين أسعار أسهم البنوك التجارية من جهة والربح الموزع وعائد الأسهم من جهة أخرى كما بينت الدراسة بأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير كبير على المتغير التابع وعلى التغيرات الحادثة فيه، وأوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة مثل معدل النمو ومعدل دوران السهم والمؤشر العام لأسعار الأسهم وكلفة رأس المال.

1. دراسة (Osoro Cliff & Ogeto Willy, 2014) بعنوان:

**Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in kenya**

”أثر التقلبات بمتغيرات الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للشركات الصناعية بكينيا“

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة آثار عوامل الاقتصاد الكلي على الأداء المالي للشركات الصناعية في كينيا وخاصة المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، حيث هدفت الدراسة للتعرف على تأثير أربعة عوامل رئيسية وهي (أسعار الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وتقلبات أسعار صرف العملات) على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية وعددها 62 شركة وتم اختيار عينة مكونة من 46 شركة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003 - 2012، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاحصائية المختلفة من نماذج الانحدار ومقاييس النزعة المركزية والسلاسل الزمنية لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيس واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على نظرية التسعير المراجعة ATP والبرنامج الاحصائي Spss وبرنامج Microsoft Excel ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم) والأداء المالي للشركات في قطاعي البناء والصناعة، وبينت الدراسة ان متغيرات الاقتصاد الكلي كان لها أثر ضعيف على اداء الشركات بالقطاع الزراعي والتجاري، وأوصت الدراسة بضرورة ان تعمل الجهات المعنية على وضع استراتيجيات وسياسات لحماية قطاع البناء والتصنيع والزراعة وذلك بسبب مساهمتها الهائلة في الاقتصاد في كينيا، كما اوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع.

2. دراسة (Yacine Belghitara, Ephraim Clarkb and Salma Meftehc,2010) بعنوان :

### **The effect of exchange rate movements on the share price performance of UK SMEs**

" أثر تحركات أسعار صرف العملات على سعر السهم وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة المتحدة "

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات في قيمة الجنيه الاسترليني مقابل العملات المتداولة على سعر السهم وعلى أداء الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم في بريطانيا وذلك خلال الفترة 1998 – 2009 حيث تعتبر هذه الفترة التي شهدت الأزمة المالية العالمية الناجمة عن الرهن العقاري، حيث تكون مجتمع الدراسة من هذه الشركات، وتم جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاحصائية من نماذج الانحدارات لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيس، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التغيرات بقيمة الجنيه البريطاني مقابل العملات المتداولة من جهة وأسعار أسهم الشركات البريطانية وأداء جميع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم من جهة أخرى، حيث بينت الدراسة أنه ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل العملات المتداولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، واوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسة التحوط وذلك للحد من الآثار السلبية للتقلبات بسعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل العملات الأخرى.

3. دراسة (MBUBI AMOS MBITHI, 2009) بعنوان :

### **The effect of foreign exchange rates on the financial performance of firms listed at the Nairobi securities exchange**

" أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التغيرات بأسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر سعر الفائدة على الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع



الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية وعددها 46 باستثناء الشركات المالية وشركات الاستثمار خلال الفترة 2002 - 2012 حيث تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاحصائية من أسلوب الانحدار المتعدد ومقاييس النزعة المركزية لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة حيث بينت الدراسة أن له تأثير على تكاليف الاستيراد والحسابات الدائنة وصافي الدخل وكذلك الصادرات السنوية لدى الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل الشركات على استكشاف سبل لتعزيز قدرتها على ادارة مخاطر العملات الأجنبية وتطوير سياسة التحوط للحد من الآثار السلبية للتغيرات بأسعار الصرف.

#### 4. دراسة (Halil Fidan, 2008) بعنوان:

"Impact of the real effective exchange rate (REER) on Turkish agricultural trade"

" أثر سعر الصرف الحقيقي على التجارة الزراعية التركية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على التجارة الزراعية في الاقتصاد التركي ممثلة بكل من الصادرات والواردات الزراعية، وتقييم العلاقات بين اجمالي المنتجات الزراعية وسعر الصرف الحقيقي من جهة والصادرات والواردات الزراعية من جهة أخرى، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدماً الأساليب الاحصائية حيث تم استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون بعد اجراء اختبار العلاقة السببية لجرانجر لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي ليس له تأثير كبير في المدى القصير على كلا من الصادرات والواردات الزراعية في الاقتصاد التركي مقارنة مع الأثر الايجابي لتغيرات سعر الصرف الحقيقي على المدى البعيد حيث ظهر بعد السنة العاشرة، حيث تم التوصل لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات السلعية في الاقتصاد التركي، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والواردات الزراعية في الاقتصاد التركي.

5. دراسة (Francisco Requena, Silvente and Walker, 2007) بعنوان:

**The impact of exchange rate fluctuations on profit margins: The UK car market, 1971-2002**

" أثر التقلبات بأسعار الصرف على هوامش الربحية، دراسة تطبيقية على سوق السيارات بالمملكة المتحدة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف أثر التقلبات بأسعار صرف العملات المتداولة على هوامش الربحية لدى الشركات العاملة بسوق السيارات بالمملكة المتحدة، والتعرف على اتجاه العلاقة بين التقلبات بأسعار الصرف وهوامش الربحية، كما هدفت إلى تقييم سياسة التسعير المثلى التي تتبعها الشركات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات العاملة في سوق السيارات في المملكة المتحدة وذلك خلال الفترة 1971-2002، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاحصائية من نماذج الانحدارات لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: انخفاض هوامش الربحية خلال الفترة 1971-2002 كما ان سوق السيارات بالمملكة المتحدة انتقل من كونه سوق متركزة إلى احتكار القلة إلى سوق أكثر مرونة وكذلك وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في أسعار الصرف وهوامش الربحية للشركات العاملة في قطاع السيارات بالمملكة المتحدة حيث انخفضت هوامش الربح للمصدرين بنسبة 4% وارتفعت هوامش ربح المنتجين المحليين الي 2% حيث كان هؤلاء المنتجين الأكثر حساسية للتقلبات بسعر الصرف، وبينت الدراسة ان شركات التصنيع الألمانية تتبع سياسة تسعير أكثر وضوحاً من غيرها من الشركات الأوروبية.

6. دراسة (Sudharshan, Rakesh, 2013) بعنوان:

**An Empirical relationship between exchange rates, interest rates and stock returns**

" العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وعوائد الأسهم "

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الفائدة، وسعر صرف الدولار مقابل الروبية الهندية) من جهة وعوائد الأسهم من جهة أخرى، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات في سوق رأس المال بالهند وذلك خلال الفترة 1992 - 2011، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب

الاحصائية المختلفة، حيث تم تطبيق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات وذلك لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيس، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين أسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار مقابل الروبية الهندية من جهة وعوائد أسهم الشركات المساهمة في الهند، وبينت الدراسة أن نتائجها مفيدة للمستثمرين وصناع القرار حيث يمكن بناء سياسات واستراتيجيات مناسبة للحد من الآثار السلبية للتقلبات في اسعار الصرف وسعر الفائدة، وأشارت الدراسة أن البيانات التاريخية لأسعار الصرف وأسعار الفائدة يمكن استخدامها في التنبؤ في تحركات عوائد الأسهم.

7. دراسة (Ramin cooper, Lee how, Mohamad hamzah, 2004) بعنوان:

**Relationship between macroeconomic variables and stock market indices:  
cointegration evidence from stock exchange of singapore's all-s sector indices**

" العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة "

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، ومستويات الأسعار، وأسعار صرف العملات، وعرض النقود) من جهة وعوائد سوق الأسهم، كما هدفت الدراسة التعرف على طبيعة علاقات التوازن بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومؤشرات سوق الأوراق المالية في سنغافورة على المدى طويل الأجل ومدى أثر هذه المتغيرات في الاستثمار في سوق الأسهم، وشمل مجتمع الدراسة كل من قطاع التمويل، وقطاع العقارات، وقطاع الفنادق وقطاع الصناعة، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك خلال الفترة من 1989-2001، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمةً الأساليب الاحصائية المختلفة، حيث طُبّق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات وتم استخدام طريقة يوهانسن للتكامل المشترك، لتفسير توازن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأوراق المالية في سنغافورة ومتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر قطاع العقار وجميع متغيرات الاقتصاد الكلي في المدى القصير والبعيد، في حين أن متغيرات الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، وعرض النقود) لم يكن لها تأثير ذو دلالة احصائية على مؤشرات أسهم قطاع الفنادق وقطاع التمويل.

## 8. دراسة (obeng and other, 2013) بعنوان:

### An Econometric analysis of the relationship between Gdp growth rate and exchange rate in ghana

تحليل العلاقة الاقتصادية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف في غانا تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل أسعار صرف العملات المتداولة في غانا، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2012، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستخدمة الأساليب الاحصائية من نماذج الانحدارات لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة الرئيس، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل سعر صرف العملات المتداولة من جهة ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي على متخذي القرارات أخذ معدل سعر الصرف بعين الاعتبار والعمل على استقرار السياسة المالية والنقدية على المدى البعيد، كما أوصت الدراسة بضرورة الشروع في أنشطة انتاجية من شأنها أن تزيد الصادرات أكثر من الواردات في غانا.

## التعقيب على الدراسات السابقة: -

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية نجد أن هناك اهتمام من قبل الباحثين حول موضوعي أسعار الصرف والأداء المالي للشركات، حيث تناولت الدراسات السابقة موضوع أسعار الصرف ومخاطرها وأثرها على المؤشرات المالية والاقتصادية، واعتمدت هذه الدراسات في قياس ذلك الأثر على الأساليب الإحصائية المختلفة من النماذج القياسية مثل نموذج الانحدار الخطي البسيط والانحدار المتعدد والمعادلات الرياضية والاختبارات المختلفة مثل اختبار جرينجر، ويلاحظ من الدراسات والبحوث السابقة تنوع الأدوات المستخدمة بها وذلك حسب الهدف المعد لهذه الدراسات، ويتبين من الدراسات السابقة أنها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية التي أجريت في أماكن مختلفة من دول العالم منها قطاع الخدمات وقطاع البنوك، ويلاحظ أن هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها حول النتائج التي تم التوصل إليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الأزمنة والمكان التي تمت فيها، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي أجريت عليها.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مثل دراسة (النجار، 2013)، (باعمارة، 2013)، (أبو زعيتر، 2006)، (نوفل وآخرون، 2012) في أنها تحاول تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك، كما انفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي، مع ملاحظة أن دراسة (Sudharshan, Rakesh, 2013)، (السندس، والمومني، 2012) هي الأقرب للدراسة الحالية من حيث متغيرات الدراسة.

### ما يميز الدراسة الحالية:

تعد الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة من حيث تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك العاملة في فلسطين، ويضم مجتمع الدراسة البنوك المدرجة ببورصة فلسطين للاوراق المالية والتي تشكل حالياً جزءاً هاماً من الاقتصاد في فلسطين، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع كونها تبحث أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي في بيئة تشهد شح للدراسات السابقة حول الموضوع.

كذلك فإن هذه الدراسة تساهم في حث الباحثين على دراسة أسعار الصرف ومخاطرها وأثرها على أداء ومستقبل الشركات وعلى كفاءة السوق المالي في فلسطين، وكذلك دراسة المعايير الدولية المرتبطة بها مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المتعلق بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وبيان إيجابيات تطبيق هذه المعايير في فلسطين.

## الفصل الثاني

### أسعار الصرف

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لأسعار الصرف

المبحث الثاني: النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف

المبحث الثالث: النظام النقدي والمصرفي في فلسطين

## الفصل الثاني

### مقدمة:

إن التعامل بالعملات الأجنبية مرتبط بشكل وثيق بعمليات الاستثمار والتمويل وبكافي نواحي الحياة الاقتصادية والمالية وسواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الدول وعلى جميع الفعاليات المصرفية والمالية مما جعله يحتل أهمية قصوى، حيث أن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي أصبح محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين ويحظى هذا الموضوع باهتمام كافة القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين. إن تحديد سعر صرف عملة ما مقابل العملات الأجنبية يعتمد على النظام السائد أو الأسس التي تتبناها الدولة في ذلك، على الرغم من أنه لا يمكن إهمال قوى الطلب والعرض على العملة الذي يعتمد بدوره على الطلب والعرض على السلع والخدمات، وسعى الدول لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان مدفوعاتها، ولهذا الأمر عادة ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية من أجل رفع صادراتها وتخفيض وارداتها (حسن، توفيق عبد الرحيم، 2010). وقد أولى الباحثون أهمية كبيرة لتحديد مفهوم شامل لسعر الصرف والتي تُرجمت في وجود محاولات عديدة تمثلت في تعدد النظريات والمفاهيم لبلورة مفهوم حقيقي يساهم في تشخيص الواقع ويؤسس لنظريات جديدة في الموضوع، ومفسراً للتغيرات المختلفة للاقتصاد وللأزمات الاقتصادية، ومحاولة فهم الظاهرة التي تتميز بالتشابك بين أهم العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف. وقد عرف العالم عدة أنظمة للصرف، كنظام سعر الصرف الثابت، ونظام الصرف الموعوم أو الحر، وكان هدف كل هذه الأنظمة الحفاظ على ثبات سعر الصرف وتنمية وازدهار المبادلات والتجارة الدولية. وقد تعددت النظريات بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، واتخذت مقاييس مختلفة، إن النظريات التقليدية ترجع تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم ومعدلات الفائدة ووضعية ميزان المدفوعات، أما حديثاً فهناك عوامل أخرى مثل الاعلام والتوقعات السياسية والاقتصادية التي بإمكانها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد أسعار الصرف (شيباني، 2009).

## المبحث الأول

### المفاهيم الأساسية لأسعار الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

النقود هي كل شيء يُقبل قبولاً عاماً ويستخدم كمقياس للقيم وكوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، وهذا التعريف يسري على الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن اما بنقود معدنية أو بأوراق نقدية ولكن عند التعامل بين الدول نجد أن هذه الآلية تتوقف عن العمل ولا بد من نظام يقوم بتحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى، وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يُدفع بها، حيث إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية انما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف (الغالبى، 2010، ص21، ص22).

سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمن لها، ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري، 2010، ص 120).

ومن هنا يرى الباحث أن اقتصار التعريفات السابقة على تعبير وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ذلك لاعتبارهما الوظيفتين الأساسيتين للنقود.

ويرى الباحث أنه لا يمكن الاتفاق على تعريف موحد لسعر الصرف ويعرفه الباحث أنه عبارة عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس، بمعنى أنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أي ثمن العملة المحلية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية ويتم تحديد هذا الثمن بناءً على العرض والطلب في سوق العملات.



## ثانياً: أنواع أسعار الصرف

### 1. سعر الصرف الحقيقي

إن المؤشرات الحقيقية غالباً ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية أو للقدرة التنافسية الدولية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة، ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الاسمي وفق الصيغة الآتية:

$$Re = Pd / epf$$

و تمثل Re: سعر الصرف الحقيقي

E: سعر الصرف الاسمي

Pd ، Pf: الرقم القياسي للأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

و من الصيغة السابقة يتضح وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية وكذلك وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي مع الرقم القياسي للأسعار المحلية (الغالبي، 2010، ص21).

ويرى (Menzie D. Chinn, 2006) أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي المعدل بناء على المستوى العام للأسعار ويعرفه بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وبالتالي فإنه يقيس القدرة على المنافسة.

ويعرف (قدي، 2003) سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة. وبصفة عامة إن سعر الصرف الثنائي الحقيقي بين عمليتي البلدين  $i$  و  $j$  يكتب على الشكل التالي:

$$R_{j,t}^i = S_j^i x \frac{P_{j,t}}{P_{i,t}}$$

حيث:  $R_{j,t}^i$  سعر الصرف الحقيقي  
 $S_j^i$  سعر الصرف الاسمي  
 $P_{j,t}$  مؤشر الأسعار بالبلد j  
 $P_{i,t}$  مؤشر السعار بالبلد i

## 2. سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

فعند استخدام التعريف الأول نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له ب E، فمثلا في حالة الدولار والدينار الأردني يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار ب  $\$/JD$  (دولارات للدينار الواحد ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بالضرب ب E.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا بالارتفاع أو الانخفاض (العباس، 2003).

وعرفه(قدي، 2003، ص103) بأنه عبارة عن مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا فانه يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

## 3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية (قدي، 2003، ص 106).

ويرى (علي، وسمير، 2012) أن هذا المؤشر يُعرّف على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين. ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشراً حقيقياً للتنافسية الدولية للبلد المعني .

#### 4. سعر الصرف الفعال الإسمي:

إن هذا المؤشر يعطي إجابة لسؤال محدد هو: ما هي تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلعة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة، كما يعطي هذا المؤشر إشارة واضحة عن القيمة الاضافية لمتحصلات القطر المعني بعملته المحلية من الصادرات السلعية للفترة الجارية بالمقارنة مع قيمة متحصلاته لفترة الأساس. ومن أهم تطويرات سعر الصرف الإسمي هو نموذج سعر الصرف المتعدد وهو مؤشر اسمي يستخدم لحساب تغير سعر الصرف الفعال لقطر صناعي معين، ويعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر معين معبراً عنه بالعملة المعادلة وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته (الغالبى، 2010، ص 29-30).

#### 5. سعر الصرف التوازني:

يتبع قانون تعادل القوة الشرائية والذي يفترض أن سعر الصرف التوازني رقم ثابت يتم تحديده باختيار سنة أساس معينة تتمتع فيها الدولة بتوازن خارجي يتضمن عادة توازن أ قيمة موجبة للحساب الجاري، أو ينطوي في الغالب على فائض في ميزان المدفوعات، وبناء على ذلك فإن قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه السنة هي سعر الصرف الحقيقي التوازني لهذه الدولة، وأي ارتفاع عن هذه القيمة يعد تقديراً للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية (الصادق وآخرون، 2003، ص 166).

#### 6. سعر الصرف النقدي أو (الفوري):

تعتبر عملية الصرف نقداً إذا كان تسليم واستلام العملات يتم فور إبرام عقد الصرف، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وفي الحقيقية قد تمتد فترة الصرف نقداً إلى غاية 48 ساعة من إبرام العقد.

وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم وفقاً لعوامل العرض والطلب في السوق، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار والعمل على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف (طارق، 2009).

## 7. سعر الصرف الآجل:

ان السوق الآجل للعمليات يتيح لمنشآت الأعمال إغلاق سعر الصرف ويطلق عليه السعر الآجل (Forward Rate) الذي بموجبه سيتم شراء العملة أو بيعها في المستقبل. وان العقد الآجل يعين مقدارا من عملة معينة سيتم شراؤها أو بيعها من قبل منشأة الأعمال بلحظة زمنية محددة ويسعر صرف محدد. والمصارف التجارية تقدم خدماتها لمنشآت الأعمال التي ترغب بالعقود الآجلة. ومنشآت الأعمال بشكل عام تستخدم السوق الآجل لتحويط التسديدات المستقبلية التي تتوقع دفعها أو استلامها بالعملة الأجنبية. وتتباين سيولة السوق الآجل ما بين العملات (النعيمي، 2012، ص95).

## ثالثاً: النظريات المفسرة لأسعار الصرف

### 1. نظرية تعادل القوى الشرائية:

يقطع موضوع تعادل القوى الشرائية تحت مظلة الأدبيات الحديثة لميزان المدفوعات وتحديد سعر الصرف، إذ تنسب نظرية تعادل القوى الشرائية إلى الخبير الاقتصادي السويدي غوتساف كاسل Gustav Cassel عام 1920 م، وذلك لتحديد كم ينبغي للدول الأوروبية تغيير قيمة عملاتها وأسعارها لمكافحة التضخم السائد بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبر هذه النظرية مزيجاً من أعمال الخبراء الاقتصاديين بالقرن التاسع عشر (Ricardo wheathly، thornton)، وتتص الصيغة العامة لمبدأ تعادل القوى الشرائية أنه يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلعة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة (Halon، Ronald McDonald)، ترجمة حسني، 2007، ص 211).

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات التي يمكن إدراجها فيما يلي:

- أ. يفترض توفر حرية التبادل الخارجي بين دولتين، حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.
- ب. كما تقوم فكرة Cassel على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل.
- ج. تفترض النظرية أنه في حالة ما اذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده فان قيمة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة ونفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار (بونوة ورحيمة، 2011).

#### الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

وفق هذه الصورة فان سعر صرف العملة مقوما بوحدات من عملة أخرى، يتوقف على القوة الشرائية للعملتين، كل عملة في بلدها، ومنه يتحدد سعر الصرف بإيجاد النسبة بين مؤشرات الأسعار - الأرقام القياسية للأسعار - في البلدان المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الأسعار المحلية والأجنبية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف} = \text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية}$$

وتؤدي هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان، أي أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي وتكون المعادلة كالآتي:

$$\text{مؤشر الأسعار المحلية} = \text{سعر الصرف} * \text{مؤشر الأسعار الأجنبية (محمد، 2003)}.$$

### الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية:

على عكس الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل، حرية انتقال المعلومات، وإزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين المحلية والأجنبية.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال ادراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فروق التضخم في البلدين، فحسب النظرية يتحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في مستوى الأسعار. ويمكن التعبير بالمعادلة التالية

$$\Delta \log Et = \Delta \log Pt - \Delta \log Pt *$$

حيث  $\Delta \log Et$ : التغير النسبي في سعر الصرف الاسمي

وتعبر هذه الدالة عن الفرق بين مستويات الأسعار المحلية والأجنبية:  $\Delta \log Pt - \Delta \log Pt *$  ويتبين من المعادلة السابقة أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي. لذا تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات التضخم العالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية (على، 2013).

### الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

أ. افتراض النظرية حول ثبات الأسعار وثبات مستويات التبادل التجاري الخارجي في زمن معين يصبح شبح مستحيل خاصة في التضخم (عائشة، 2014).

ب. هناك عناصر تؤثر في الميزان التجاري غير المستوى العام للأسعار وخاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار (خضر، 2012).

ج. صعوبة تحديد فترة التوازن لأسعار الصرف في الصورة النسبية للنظرية ومنه صعوبة اختيار فترة الأساس التي يؤخذ فيها سعر الصرف للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه (محمد، 2003).

د. ان نظرية تعادل القوة الشرائية تهمل تماما تحويل رؤوس الأموال خاصة لأغراض المضاربة في حين أن سعر الصرف يمكن أن يتأثر بهذه التحويلات.

ويتضح من ما قدمه (محمد، 2003) أن نظرية تعادل القوة الشرائية ما هي إلا تعبير رياضي يوضح العلاقة بين أسعار السلعة الواحدة وأسعار صرف العملات، ويتفق الباحث مع ما قدمه (خضر، 2012) حيث أن نظرية تعادل القوة الشرائية ركزت على العديد من العوامل النقدية في تفسير سعر الصرف في حين تجاهلت عوامل أخرى قد يكون لها تأثير أكبر مثل مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار.

## 2. نظرية تعادل معدلات الفائدة:

قام بصياغة هذه النظرية كينز في كتابه عام 1923، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات (سمية، 2010).

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة في سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف. ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا عن سعر الفائدة المرتفع، فنقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات. وبعبارة أخرى فإن نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير إلى أن

معدل تأخير الاستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الآجلة لل عملات الأجنبية تتغير وتعديل على أساس تعادل معدلات الفائدة (شيباني، 2009).

**تقوم نظرية تعادل معدلات الفائدة على مجموعة من الفرضيات التالية:**

1. افتراض غياب تكاليف المبادلات.
2. افتراض الحركة التامة لرؤوس الموال (فلا توجد مراقبة لحركة رؤوس الأموال)، وتفترض هذه النظرية عدم وجود أي مشوه لصفة السوق بأنها تامة.
3. افتراض قابلية الاحلال لرؤوس الأموال حيث تعتبر الأصول المعنية المحلية والأجنبية متماثلة من حيث درجة المخاطرة وتاريخ الاستحقاق (J. P.Allégret,1997,p132).

ويتفق الباحث مع ما قدمه (شيباني، 2009) حيث أن اي تغير يطرأ على أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة زمنية معينة يمتد أثر هذا التغير إلى سعر صرف عمليتي هاتين الدولتين. ويضيف الباحث أنه يتضح من نظرية تعادل معدلات الفائدة أنها تفسر العلاقات الموجودة بسوق صرف العملات المحلية والأجنبية.

### **3. نظرية الأرصد:**

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة لدولة ما، وخاصة التي تتبع نظام صرف المرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات. فاذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيماً سالباً، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً. ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية الانخفاض، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات (قدي، 2003، ص 123).



#### 4. النظرية الكمية:

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات (خلف، 2004، ص 228).

ويرى (Dornbusch and Fischer, 1980) أنه إذا نقصت كمية النقود المعروضة وانخفضت سرعة تداولها، فيحدث العكس، أي تقل تكاليف الصادرات مما يؤدي لارتفاعها وترتفع تكاليف الواردات مما يؤدي لانخفاضها، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية.

ويرى (محمد، 2003) أن الزيادات المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، تنعكس على ميزان المدفوعات، مخلفة أوضاعاً مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة على أسعار الصرف

بالنظر للأحداث الاقتصادية والسياسية نجد أن هناك العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على ارتفاع وانخفاض الطلب والعرض على العملات بالسوق مما يؤدي بدوره إلى التأثير على أسعار صرفها ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالتالي يمكن تصنيف هذه العوامل إلى قسمين وهما: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف، والعوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف.

#### ❖ العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

##### 1. كمية النقود:

يرى فريدمان في مقاله الشهير (عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج) أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار، ويقول فريدمان أنه ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي

في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار الا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

1. تغيرات الانتاج والتي تعد متغيراً مستقلاً في حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الانتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريباً وتعليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

2. تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم.

ويري فريدمان ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الانتاج والسكان للإبقاء على استقرار على استقرار الأسعار، ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الاصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في اسعار صرف العملات الأجنبية (الغالبى، 2010، ص 61، ص 62).

## 2. أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع اسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى (إضاءات، 2011).

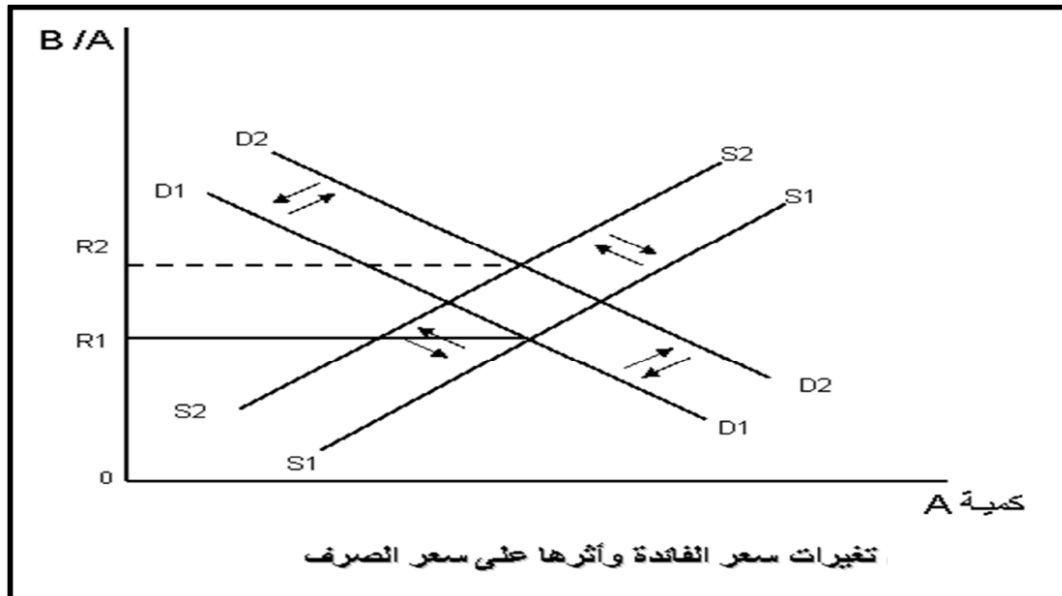
إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B والدولة C، على زيادة الطلب على عملة الدولة A واقراض عملاتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه

التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة لعملة B وعملة C، اما انخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون أثره معاكساً لما ذكر أعلاه.

ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B والدولة C فان المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B والعملة C، ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم بتحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق.

وعليه فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة A وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية وبالعكس فانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى نتيجة مغايرة تماماً.

الشكل رقم (1) يوضح تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف



حيث أنه اذا ارتفع سعر الفائدة في الدولة A مقابل نظيره في الدولة B، فانه سيقود إلى تدفق الاستثمارات المالية من الدولة B إلى الدولة A وبالتالي زيادة الطلب على العملة A فينتقل منحى الطلب من D1D1 إلى D2D2 ونتيجة للثغافوت بين أسعار الفائدة بين الدولتين فإن بعض

المستثمرين من الدولة A سيعزفون عن الاستثمار في الدولة B فينتقل منحني العرض من SIS1 إلى S2S2 (الغالبى، 2010، ص 65، ص 66).

ويرى الباحث أن معدلات الفائدة ينعكس أثرها المرتفع على بلد ما بكونها جاذباً للفرص الاستثمارية من قبل المستثمرين الأجانب، وبذلك يدفع أسعار الصرف نحو الانخفاض. وهكذا تكون معدلات الفائدة وأسعار الصرف على علاقة عكسية.

### 3. معدلات التضخم:

يلعب التضخم دور هام وبارز في تقدير قيمة عملة أي دولة، فعلى سبيل المثال إذا كانت معدلات التضخم في الهند أقل نسبياً من معدلات التضخم لدى دول العالم، سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي زيادة الطلب على عملة Rupee الهندية وذلك لشراء السلع الهندية والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الروبية الهندية، لذلك يمكن اعتبار انخفاض معدل التضخم من العوامل المحددة لقيمة عملة أي دولة (Pareshkumar J. Patel, 2014).

ويرى (عبد القادر، 2011) أن التضخم يعد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام في الأسعار في التأثير على أسعار الصرف.

ويرى (حسن، توفيق عبد الرحيم، 2010) أنه عندما يكون معدل التضخم المحلي أعلى من معدلات التضخم في الدول الأجنبية أي " أن أسعار السلع والخدمات في الدولة المحلية أكبر من أسعارها في الدولة الأجنبية " ينشأ عن ذلك زيادة الطلب على الواردات الذي يمثل زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض عرضها وبالتالي ارتفاع أسعارها من ناحية ومن ناحية أخرى انخفاض

الصادرات بسبب ارتفاع الأسعار المحلية مما يعني انخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة في عرضها مما يترتب عليه انخفاض في سعر صرفها مقابل العملة الأخرى.

ومن هنا يمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم في دولة معينة بالمقارنة مع باقي الدول يسئ من الوضع التنافسي لهذه الدولة حيث يعمل على زيادة حجم الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل انخفاض حجم الصادرات وتدهور قيمة العملة المحلية.

#### 4. ميزان المدفوعات:

ان ميزان مدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث إن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلبا على العملة الوطنية أي عرض للعملة الأجنبية، فالصادرات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضاً للعملة الوطنية أي طلباً للعملة الأجنبية.

و من هنا فإن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة الناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وانخفاض الطلب عليها، ومن ثم انخفاض في سعر صرفها (الخطيب ودياب، 2015، ص287-288).

وقد أثبتت دراسة (Brahmasrene, 2002) أن سعر الصرف يؤثر على اتجاه الصادرات والواردات ومن ثم على الميزان التجاري، كما أثبتت دراسة (Ng Yuen-Ling, Har Wai-Mun, 2008) العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في ماليزيا.

## 5. عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تميل السياسة المالية في الدولة إلى التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق فائض في الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

كما أن هذه السياسة تؤدي لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي لخروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أم السياسة التوسعية فإنها تشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان الجاري وستزيد من الاقتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائض في الميزان الجاري، أما الضرائب فيكون لها رد فعل مختلف حسب الهدف المرجو منها تحقيقه، فإذا كان الهدف معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن أثرها سيكون عكسيا لو فرضت الضرائب على رؤوس الأموال الداخلة فإنها ستشكل قيودا عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف (خضر، 2012، ص 52).

ويرى الباحث أن عجز الموازنة الحكومية له تأثير على سعر الصرف حيث أثبتت دراسة (Apergis,1998) أن العجز بالموازنة الحكومية له تأثير سلبي على سعر صرف العملة المحلية.

### ❖ العوامل غير الاقتصادية المؤثر على سعر الصرف:

#### 1. الإشاعات والأخبار:

وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ انها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الاشاعة أو الخبر، حيث أن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الاشاعات يعتمد تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه (خضر، 2012، ص 53).

## 2. الاضطرابات والحروب والحصار:

تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، حيث تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها ان تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الانفاق على المجالات العسكرية والامنية وتخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير او تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب (الغالبي، 2010، ص81، ص82).

ويرى (مقداد، 2007) أن الحصار الإسرائيلي النقدي المفروض على قطاع غزة، ووقف البنوك الإسرائيلية التعامل مع البنوك في قطاع غزة، أدى إلى وجود أزمة سيولة في قطاع غزة. قد تتكرر في كل لحظة تريد فيها إسرائيل حصار الشعب الفلسطيني.

فقد عمدت إسرائيل إلى منع الحركة الحرة لنقل السيولة بين البنوك العاملة في غزة وفروعها أو إدارتها العاملة في الضفة الغربية أو فروع البنوك الاسرائيلية، واستمر هذا المنع بصورة متفاوتة خلاي عامي 2008 و2009، ومن خلال تذبذب واضح بالقرارات التي شملت الشيكال الاسرائيلي والدولار الأمريكي والدينار الأردني وهي العملات الثلاث المتداولة في قطاع غزة، واتبعت السلطات الإسرائيلية سياسات متفرقة بالنسبة لهذه العملات حيث منعت الشيكال أحياناً وسمحت في حالات نادرة بإدخال كميات ضئيلة من الدولار الأمريكي والدينار الأردني أحياناً أخرى. مما أدى إلى خلق مشكلة تمثلت في وجود فجوة بين أسعار الصرف في البنوك وأسعار الصرف في السوق السوداء ولدى الصرافين (غانم، محمد مصطفى، وجابر، ابراهيم سالم، 2010).

## 6. خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الاسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما اذا كان من الضروري تعديلها او ابقائها على ما هي عليه، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلاً عن ان اسعار

الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والاساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب اقناعهم بالتزامات اضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث ان كانت قليلة (الغالبى، 2010، ص 83).

يتفق الباحث مع ما قدمه (الغالبى، 2010، ص81، ص82) وما قدمه (مقداد، 2007) حيث أن المستثمرون الأجانب يبحثون عن بلدان تتمتع ببيئة سياسية مستقرة، لأن ذلك يقلل من الشك المحيط باستثماراتهم، وغالباً ما يكون للاضطرابات السياسية والحروب والحصار تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام مما يؤدي بدوره إلى تذبذب أسعار صرف العملات وعدم استقرارها. كما يتفق الباحث مع ما قدمه (الغالبى، 2010، ص 83) حيث أن خبرة ومهارة المتعاملين ومعرفتهم بالسوق وقدرتهم على توقع اتجاه الأسعار بالسوق يعتبر عامل ذو أثر كبير حيث يتخذ هؤلاء المتعاملون قراراتهم في تحديد عروضهم من الأسعار على ضوء تحليلاتهم لاتجاهات الأسعار ويؤثر ما يتخذونه من قرارات على تطورات الأسعار بالسوق بوجه عام.



## المبحث الثاني

### النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف

#### مقدمة:

يعكس التطور التاريخي للنظام النقدي في دولة معينة طبيعة التطورات الاقتصادية والسياسية السائدة فيها. ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الأنظمة النقدية الدولية مرت بعدة مراحل خلال تطورها وذلك وفقاً للسياسة النقدية للدول، حيث بدأت بنظام الذهب مروراً بنظام النقد الورقي الإلزامي ونظام سعر الصرف الثابت وصولاً إلى نظام سعر الصرف الحر.

#### أولاً: النظام النقدي ومراحل تطوره:

يتم تصنيف النظم النقدية في الغالب وفقاً لقاعدتها النقدية ففي نظام الذهب يكون الذهب هو النقد النهائي، وتعرف وحدة التحاسب بوزن معين من الذهب من عيار معين، وأما في حال ارتكاز القاعدة النقدية على الذهب والفضة فإن وحدة التحاسب تعرف بوزن معين من الذهب كما تعرف في الوقت نفسه بوزن معين من الفضة وتتعهد الحكومة بصرف العملات الأخرى في النظام النقدي مقابل ذهب أو فضة حسبما يفضل حائزوها. ومع ذلك لا يكفي لتحديد نوع النظام النقدي معرفة القاعدة النقدية التي يركز عليها النظام بل لا بد من معرفة العنصرين الآخرين اللذان يحددان مع القاعدة النقدية ماهية النظم النقدية المختلفة، فقد تتحد القاعدة النقدية في أكثر من نظام ولكن قد يباين بينها اختلاف العنصرين الآخرين (أبو الفتوح، 2012، ص1).

#### قاعدة النقد السلعية (النظام المعدني):

ترتبط وحدة النقد بنوع واحد من المعادن أو نوعين، بمعنى نظام المعدن الواحد أو نظام المعدنين، وسيتم الحديث هنا عن نظام المعدن الواحد.

## 1. نظام المسكوكات الذهبية:

الشرط الأساسي لهذا النظام هو تحديد نسبة ثابتة بين وحدة النقود الأساسية للدولة وبين وزن معين من عيار معين من الذهب، ووفق هذا النظام يكون هنالك علاقة بين الوحدة النقدية الأساسية (وحدة التحاسب) وبين الذهب، وإذا كان الأصل أن النقود الأساسية المتداولة هي نقود ذهبية فإن ذلك لا يمنع من وجود أنواع أخرى من العملات المساعدة المصنوعة من معادن منخفضة القيمة أو أوراق البنكنوت تسهياً للمعاملات التجارية الصغيرة (نجيب وآخرون، 2001، ص31).

ويرى (النعمي، 2012، ص31) ضرورة توفر مجموعة من الشروط للعمل بهذا النظام وهي كالتالي:  
أ. ضرورة توفير الحرية الكاملة لدخول الذهب وخروجه (استيراداً وتصديراً) وذلك لضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الخارجية مع سعره في الأسواق الداخلية.

ب. أن تتمتع كافة العملات والمسكوكات الذهبية بقوة الإبراء العام لكافة الديون.

ج. وجوب توفر الحرية الكاملة لتحويل العملات الوطنية الأخرى إلى مسكوكات أو عملات ذهبية وبالعكس عن طريق سعر ثابت ومحدد.

وقد تم استبدال هذا النظام بنظام السبائك الذهبية وذلك بسبب الصعوبات التي رافقت تطبيقه من جراء التزايد الكبير في حجم التعاملات التجارية والمالية على الصعيدين المحلي والدولي.

## 2. نظام السبائك الذهبية:

نتيجة لخوف الدول من عدم توفر رصيد كاف من الذهب لحاجة المعاملات التجارية في الداخل والخارج خاصة بعد نمو النشاط الاقتصادي وقصور موارد الدول المختلفة من معدن الذهب ورغبة الحكومات المختلفة في الاحتفاظ برصيد الذهب لأغراض المعاملات الخارجية، فقد نشأت الحاجة للاقتصاد في استخدام الذهب، وبالتالي اشترطت الدول حرية تحويل البنكنوت أو أنواع العملات المختلفة إلى ما يعادلها بقيمة الذهب ولكن في حدود لا تقل عن قدر معين، وذلك حتى تمنع عامة الأفراد من الإقبال على طلبات التحويل هذه. لذلك قامت الدولة بتحويل وحدة النقد الأساسية إلى ما يعادلها من سبائك ذهبية والتي قد لا يقل وزن الواحدة منها عن حد أدنى قدره (400 أوقية) ومنها أطلق عليه نظام السبائك الذهبية (رزق، 2009).

ويرى (عبد القادر، 2011، ص 248) وفي ظل هذه القاعدة اختفت النقود الذهبية وحل محلها النقود الورقية الإلزامية المغطية بالكامل بالذهب، ويقوم البنك المركزي بنك الاصدار بإصدار تلك العملة الورقية ويتعهد بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني المحدد لها، ويكون ذلك البنك مستعداً لشراء كل ما يقدم له من ذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذه الحالة يكون استخدام الذهب قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية، ولكن يجب أن يكون للأفراد في ظل هذا النظام حرية تصدير واستيراد الذهب.

ويرى الباحث أن أهم الأسباب التي أدت لاستبدال نظام المسكوكات بنظام السبائك الذهبية هو محدودية عرض الذهب مما يحد من النشاط الاقتصادي.

### 3. نظام الصرف بالذهب:

يتميز هذا النظام في أن وحدة النقد الأساسية لدولة ما لا تتحدد مباشرة بالذهب، وإنما ترتبط به بطريقة غير مباشرة عن طريق ارتباطها بنسبة ثابتة مع وحدة النقد الأساسية لدولة أخرى تسير على نظام الذهب، إلا أن ما يعاب عليه هو تأثير الدولة ذات العملة التابعة بالأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة ذات العملة المتنوعة، هذا إلى جانب علاقة الدولتين (التابعة والمتبوعة) لا تكون علاقة تبعية نقدية فقط وإنما أيضاً علاقة تبعية اقتصادية وسياسية (نجيب وآخرون، 2001، ص35).

ويرى (عمار، 2013) انه تم اعتماد هذا الشكل من أشكال قاعدة الذهب في مؤتمر جنوة عام 1922 إذ يعتمد على ربط عملة بلد ما بالذهب من خلال ربط هذه العملة بعملة بلد آخر يسير وفق قاعدة الذهب، بمعنى أن العملات المحلية التي يمكن تحويلها إلى مسكوكات أو سبائك تحول إلى عملات أجنبية قابلة بدورها للتحويل إلى ذهب على أساس علاقة ثابتة شريطة أن يحتفظ البلد التابع بعملات البلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول حيث تقوم هذه القاعدة على الشروط التالية:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى معدن نفيس.
- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- منع فرض قيود على تحويل العملة من وإلى الخارج.

ومن هنا يرى الباحث أن الارتباط الوثيق بين العملتين بهذا النظام يؤدي بالتبعية إلى أي تدهور يحصل في قيمة عملة الدولة التابعة التي تسيطر على قاعدة الذهب ينتقل إلى الدولة الأخرى المتبوعة بما يضر بالنشاط الاقتصادي للأخيرة.

### نظام المعدنين:

وهو احد النظم النقدية التي يتم فيها استخدام معدنين معا كنظام نقدي واحد. وفي ظل هذا النظام تتحدد الوحدة النقدية الوطنية على أساس وزن ثابت بالنسبة لمعدنين كالذهب والفضة. وللمحافظة على علاقة ثابتة بين وحدة النقد وقيمة كل من المعدنين، من الضروري توفر نفس الشروط الخاصة بنظام المعدن الواحد او المسكوكات الذهبية (النعيمي، 2012، ص33).

### نظام النقد الورقي الإلزامي:

كان الأفراد يقبلون الشهادات الورقية التي تصدرها البنوك، مقابل وضع المعدن النفيس في خزائن البنك حيث كان قبولهم مستنداً إلى ثقتهم في قدرتهم على استيفاء مقابلها من المعدن النفيس متى طلبوا ذلك من البنك. بمعنى أن قبول الأفراد بهذه الشهادات إنما يتم اختيارياً، إلا أنه بانتشار استخدامها في التعامل تدخل القانون لإجبار الأفراد على قبولها باعتبارها نقود متداولة، ولذلك أصبح لها قوة إبراء غير محددة من الناحية القانونية. كما أنها لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة، بالإضافة إلى أن قوتها غير مرتبطة بهما، وبمعنى آخر لم يعد هناك علاقة بين وحدة النقود الورقية وبين ما كانت تساويه من ذهب في ظل نظام الذهب. إلا أن هذا لا يحول دون أن يكون الذهب جزءاً من الغطاء النقدي (نجيب وآخرون، 2001، ص38).

ويرى (النعيمي، 2012، ص35) أن من أهم الانتقادات التي أثّرت على هذا النظام فقد تركزت على جانبين هما: أن القاعدة المذكورة لا تكفل تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة بشكل آلي كما هو الحال في قاعدة الذهب. واحتمالية افراط الحكومات أو السلطات النقدية في اصدار النقود كون ذلك يمثل قراراً سياسياً لا يرتبط بقيود كمية وإنما يعتمد على مدى مراعاة السلطة للتغيير الحاصل في القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من الكفاءة والحكمة.

ومن هنا يمكن القول أن هذا النظام هو نظام غير مقيد حيث يرتبط إصدار النقود فيه بحاجة الدولة للنقود وليس بحجم ما تملكه الدولة من ذهب او معادن نفيسة، كما أن القوة الشرائية للنقود الورقية غير ثابتة طالما بإمكان الحكومة إصدار الكميات المطلوبة منها دون قيود كمية.

## ثانياً: أنظمة أسعار الصرف

### 1. نظام الصرف الثابت:

يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت كالدولار واليورو.

يتميز نظام الصرف الثابت بمجموعة من الخصائص التالية:

- السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية، ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة أو تقريبية لا تتعدى هامش تعويم مقدر باتفاقية نقدية.

- إذا تغيرت قيمة العملة فوق الحدود المسموح بها، البنك المركزي عليه أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.

في حالة عدم قدرة السلطات النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية، عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية المرتبطة بها (طارق، 2009).

ويرى (العباس، 2003) أن من أهم الأسباب التي تدفع الدول لاتباع نظام الصرف الثابت ما يلي:

- ❖ تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف، والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الاستثمار والانتاج.
- ❖ أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.

❖ يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري حتى في ظل أسعار الصرف الثابتة وذلك بتغيير الأسعار النسبية. وبالتالي نصل إلى نفس غرض تغيير أسعار الصرف الاسمية.

❖ أسعار الصرف الثابتة تضع قيوداً على البنوك المركزية للتأثير سلباً على مجريات الاقتصاد.

ويرى الباحث أن هناك العديد من المصاعب الفنية التي تعيق تحقيق الربط بسلة عملات، وقد لا يجد المستثمرين الأجانب أسلوب الربط مناسباً لأنه سيعمل على زيادة مستوى عدم التأكد من القيمة المستقبلية لعملة البلد الرابط، لذا يتوجب اختيار عملة الربط بناء على المصلحة الاقتصادية دون التحيز لعملة أي دولة وتعتبر عملية اختيار العملة المناسبة أهم هذه المصاعب، ويضيف الباحث أن الأنظمة الثابتة من أهم الأنظمة المستخدمة في مكافحة التضخم.

## 2. نظام الصرف المرن (المعوم):

يرى (الخطيب ودياب، 2015، ص290) أن التعويم يتم وفق قرار من البنك المركزي حسب أنواع التعويم التالية:

- أ. التعويم النقي (الحر): يعتبر التعويم نقياً إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف لتدعيم سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.
- ب. التعويم غير النقي (المدار): عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند حدود معينة.

**التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقاً لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام أغلب الدول المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد، ويكون التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق. ويعتبر التعويم ظاهرة دولية لأن أغلب الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملتها ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية.

ومن أهم مزايا هذا النظام تتمثل في تحرير البنوك المركزية من إلزامها بالاحتفاظ بأسعار صرف عملاتها ضمن الهامش الذي حدده صندوق النقد الدولي، وبهذا أصبح البنك المركزي يعرض النقود دون الاخذ بعين الاعتبار سعر الصرف، كما أن هذه السياسة حررت السلطات النقدية من القيود التي فرضها توازن ميزان المدفوعات على السياسة التي تتبعها من أجل تحقيق الأهداف الداخلية، ومساوئ هذا النظام تتمثل في عدم استقرار أسعار الصرف وحالة عدم التأكد فيما يخص المستقبل (هجيرة، 2012).

ويرى الباحث أن التعويم النقوي (الحر) يعمل على زيادة قابلية سعر الصرف للتكيف باستمرار مع التغيرات المفاجئة في العرض والطلب، ويضيف الباحث أن النظام المعموم يعتبر أحد أهم الأنظمة التي تناسب البيئة الاقتصادية التي تتميز بالتغيرات المتسارعة والمفاجئة.

### 3. نظام سعر الصرف الوسيط (التعويم المدار):

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني (مطر، 2008).

ويرى (عمار، 2013) أن النظم الوسيطة أصبحت هي الأكثر تداولاً، حيث تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف مقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة، كما أن نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، وتحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى إذا كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة. ويرى (خضر، 2012) أن خير مثال على ذلك النظام النقدي هو نظام بنك إسرائيل الذي يتبعه في سعر صرف الشيكل، حيث أنه يعطي مرونة تامة لتغيير سعر الصرف ولكن ضمن حدين معينين من قبل البنك المركزي، حيث لا تتدخل الحكومة أو السلطات المختصة إلا إذا تجاوز سعر الصرف أحد هذين الحدين، حيث يتم تحديد مستوى سعر الصرف المرغوب فيه ثم تحدد الحدود العليا والدنيا.

يتفق الباحث مع ما قدمه (عمار، 2013) حيث تحتوى الأنظمة الوسيطة على درجات مختلفة من المرونة في سعر الصرف، ويرى الباحث أن البنك المركزي في ظل هذا النظام تكون لديه قدرة أكبر على التحكم بأسعار الصرف.

وبالنظر للحالة الفلسطينية فإنه لا يوجد نظام صرف معين متبع في فلسطين وذلك لغياب أحد أهم أدوات السياسة النقدية (العملة الوطنية) لذلك فإن سلطة النقد الفلسطينية لا تستطيع التحكم بأسعار صرف العملات المتداولة حيث تتحكم بأسعار صرف هذه العملات الدول المصدرة لها.

### ثالثاً: الأبعاد الاقتصادية لاختيار نظام سعر الصرف

لا توجد إجابة كاملة لمدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن لكن عموماً يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية والخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة.

ان طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب اتباعه في تحديد سعر الصرف، حيث أن المدافعين الأوائل عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

كلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملاءمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف. إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج، بالمقابل فإن انفتاح الاقتصاد يسمح لتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية، وبالتالي فإن درجة الانفتاح لا تحدد طبيعة نظام الصرف (العباس، 2003).

**تكامل الأسواق المالية:** فيما يتعلق بقياس حركة رؤوس الأموال وتحديد تكامل الأسواق المالية فإن نسبة الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى عرض النقود يستخدم كمقياس لتكامل الأسواق المالية حيث أن ارتفاع هذه النسبة تشير إلى درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية إضافة إلى حرية أكثر في حركة رؤوس الأموال، وفي إطار حركة رؤوس الأموال تلعب قابلية العملة إلى التحويل دوراً بارزاً، فالدول التي تواجه صعوبات في قابلية عملتها للتحويل لن تكون أسواقها المالية محط أنظار البنوك التجارية العالمية.



ويمكن ملاحظة أن هناك ارتباط وثيق بين حركة رؤوس الأموال وسعر صرف العملة المحلية من خلال فعالية سعر الصرف في التصحيح واستقرار الاقتصاد، فالارتفاع في الطلب الخارجي على العملة المحلية المصاحب بسياسة نقدية توسعية (أي انخفاض سعر الفائدة وزيادة عرض النقد) فيما إذا تقاطع مع الانخفاض في سعر الفائدة الأجنبي فإنه سيؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال، وخالصة القول إنه كلما زادت حرية حركة رؤوس الأموال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة، كما زادت درجة التطور والتكامل في السوق المالي داخل البلد المعني أصبحت إمكانية تطبيق نظم الصرف المرنة أكثر وروداً (أمين، 2011، ص168، ص169).

**درجة اتساق السياسات الاقتصادية الكلية:** إن سياسة سعر الصرف يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في برامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي، إذا كانت جزءاً منسجماً مع استراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية في المدى القصير والطويل والأدوات المتاحة (الصادق وآخرون، 2002، ص 13، ص14).

**الشركاء التجاريين:** عندما يكون هيكل التجارة الخارجية يتكون من أكثر من عملة أجنبية فإن التغيير في أسعار الصرف، من خلال العملات الكبرى سيعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة صعود بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر، ويتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختيار سلة عملات مناسبة، تعكس العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، لتثبيت العملة الوطنية بها، لذا فتحليل عوائد الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية يلعب دوراً بارزاً في اختيار نظام الصرف، فعندما تكون معظم عوائد البلد مقومة بعملة بلد معين فإنه يكون من مصلحة الدولة أن تقوم بتثبيت عملتها بعملة هذا الشريك التجاري، فطالما أن معظم التدفقات النقدية الداخلية للدولة تكون بعملة واحدة فإن التثبيت إلى هذه العملة يعني المحافظة على سعر صرف ثابت بين العملة الوطنية وعملة الارتكاز، وسعر الصرف الثابت سيعمل بدوره على تقليل مخاطر عدم التأكد التي تصاحب المعاملات التجارية الدولية مما يقود إلى استقرار أكبر في حجم التدفقات النقدية الداخلة، ولا شك أن هذا الاستقرار بسلة مرجحة بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين (أمين، 2011).

**اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي:** عندما يكون معدل التضخم مرتفع فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصدقية على برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي (بربور، 2008، ص60).

## المبحث الثالث

### النظام النقدي والمصرفي في فلسطين

أولاً: التطور التاريخي للنظام النقدي في فلسطين:

#### ❖ فترة تداول العملة المصرية:

مع بداية الانتداب البريطاني استخدم الفلسطينيون العملة المصرية والليرة الذهبية رغم قلة وجودها للمفقر الذي حلّ بالبلاد الخاضعة للسيطرة العثمانية - وتوقف التعامل بالليرة التركية الذهبية، كما توقف التداول بالعملة التركية بكل فئاتها بعد اكتمال الانتداب البريطاني لفلسطين عام 1918. وقد نظمت الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين أمر العملات في بلاغ عام بتاريخ 1921/2/1 عدّ فيه فقط النقد المصري ذهباً أو ورقاً أو فضة أو نيكلأً عملة قانونية تستخدم في فلسطين، وتساوي الليرة الذهبية الإنكليزية 97.5 قرش مصري.

#### ❖ فترة تداول العملة الفلسطينية (1924 - 1948):

وفي عام 1924 رأت سلطات الانتداب البريطاني أن الوقت مناسب لتأسيس نظام نقد خاص بفلسطين؛ فشكل المندوب السامي لجنة لدراسة إمكانية سك نقد فلسطيني والخطة المناسبة لذلك، وكانت اللجنة تضم 4 مديرين لمصارف أجنبية، وثلاثة من موظفي الحكومة، وثلاثة من اليهود تختارهم المنظمة الصهيونية، واثنين من العرب تعينهم الحكومة. وقد لاقى هذا الإجراء اعتراضاً عربياً لكن دون جدوى؛ فقد سن المندوب السامي قانوناً يحمل الرقم 907/53 بتاريخ 1926/9/10 منح الصفة الشرعية في فلسطين لمجلس النقد الفلسطيني الذي عينه وزير المستعمرات ومنحه سلطة إصدار النقود نيابة عن حكومة فلسطين، وتحددت طبيعة النقد الفلسطيني في المرسوم الصادر في 1927/2/1 والذي أعلن بعده وزير المستعمرات أنه سيستبدل النقد المصري بالنقد الفلسطيني الذي سيكتب عليه باللغات الثلاثة الإنكليزية والعربية والعبرية، وأن النقد سيضرب في لندن. وكانت قيمة الجنيه الفلسطيني تعادل ليرة ذهبية إنكليزية؛ أي 97.5 قرشاً مصرياً (الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

وكان الاحتياطي الذي يدعم النقد الفلسطيني المتداول يتألف من حصيلة استبدال الأوراق النقدية والمسكوكات المصرية، إضافة إلى الدخل الذي وفرته استثمارات مجلس النقد وكان معظمها سندات الحكومة البريطانية.

أما النقود الفلسطينية التي أصدرها مجلس النقد الفلسطيني أثناء الانتداب البريطاني فكانت على نوعين :

### 1. مسكوكات معدنية:

ضربت في دار السكة الملكية في لندن، وحافظت على أشكالها طوال عهد الانتداب، ولم يتغير فيها سوى تاريخ الضرب أو تركيب الخليطة المعدنية. وكانت آخر مجموعة نقود صكت في لندن عام 1947، لكنها لم ترسل إلى فلسطين بسبب صدور قرار التقسيم عام 1947. وكانت على ثلاثة أنواع: برونزية، نيكلية، فضية.

### 2 . أوراقاً نقدية:

طبعت هذه الأوراق في لندن، وكانت من الفئات التالية (500مل) أو نصف جنيه، وجنيه واحد، و5 جنيهات، و10 جنيهات، و50 جنيه، و100 جنيه؛ أشكالها ونظام الكتابة عليها واحد تقريباً في جميع الفئات؛ فقد كتب على الجنيه الورقي الفلسطيني باللغات الثلاث (العربية، العبرية، الانجليزية) (إن ورق النقد نقد قانوني لدفع أي مبلغ كان)، وعلى الوجه الأول من جهة اليسار رسم قبة الصخرة؛ وبالمقابل على اليمين شكل دائري مزخرف من الجوانب، وعلى الوجه الخلفي للجنيه زخرفة فيها ثلاث دوائر، في الوسطى منها قلعة القدس وتحتها كتب بالإنكليزية "جنيه فلسطيني واحد. واستمرت النقود الفلسطينية تدور في فلك النقد الإسترليني حتى 1948/2/22 عندما صدر قرار بخروج فلسطين من منطقة الإسترليني، وقامت بريطانيا بفرض قيود قانون "الدفاع المالي الإنجليزي" على الأموال الفلسطينية الموجودة بإنجلترا، ومنعت خروجها منها. وقد بلغت هذه الأموال الفلسطينية المجمدة 130 مليون جنيه إنجليزي منها 54 مليون جنيه على هيئة سندات لتغطية النقد وحوالي 76 مليون جنيه أرصدة بنكية، وقد جمدها تحت عنوان "الأرصدة الإسترلينية"، وهي في الحقيقة حق من حقوق الشعب الفلسطيني (الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني).

## ❖ فترة الإدارة المصرية - الأردنية (1948-1967):

كان قطاع غزة تحت إدارة الحكومة المصرية، وكان قطاع غزة منفصلاً من الناحية القانونية والادارية عن مصر، وكانت العملة المصرية متداولة والقوانين والأنظمة المالية المصرية هي السائدة (عاشور، 2007، ص41).

وكانت العملات المتداولة فترة الحكم المصري:

الليرة الذهبية المصرية، النقد الورقي المصري، المسكوكات الفضية والنيكلية المصرية، الليرة الذهبية الانجليزية (عودة، 2007، ص14).

عند قيام دولة إسرائيل عام 1948 م وسيطرة القوات المصرية على قطاع غزة، والقوات الأردنية على الضفة الغربية تم استبدال النقد الموجود لدى الفلسطينيين بالنقد الأردني في الضفة الغربية بعد عام 1950 والنقد المصري في قطاع غزة عام 1951 (لبد، 2005، ص6).

ويرى (عاشور، 2007، ص38) أن الضفة الغربية أصبحت خاضعة للقوانين والأنظمة الأردنية، وكان الدينار الأردني هو العملة الرسمية المتداولة، وقد خضعت المصارف العاملة في الضفة الغربية لرقابة وإشراف المصرف المركزي الأردني مع ملاحظة أن المصارف التي عملت في الضفة الغربية في حقيقة الأمر كانت فروع لمصارف تتواجد مركزها الرئيسية في عمان.

## ❖ فترة الاحتلال الاسرائيلي (1967 - 1993):

بالنسبة لاستخدام النقود وتداولها في المناطق المحتلة، فقد سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ بدايتها باستمرار التداول بالدينار الأردني، إضافة إلى العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل فيما بعد) التي اعتبرت سند قانوني. وتم في عام 1986 الموافقة على إعادة فتح بنك القاهرة عمان وسمح له بالتعامل بالدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي معاً تحت إشراف كلاً من البنك المركزي الأردني والإسرائيلي، وقد سمح بتحويل الدينار الأردني إلى العملة الاسرائيلية بالأسعار الرسمية، وباشترك صندوق النقد الدولي، ويتم تعديل سعر الصرف كلما دعا التغير في قيمة العملتين لذلك، مما خلق طابعاً مميزاً في المناطق المحتلة، حيث أصبح هناك عملتان للتداول، أما في قطاع غزة فقد أعلن عدم قانونية الجنيه المصري، وتم سحبه بالتدرج من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية السند

القانوني الوحيد في قطاع غزة، مع السماح للسكان بحيازة العملة المصرية لغرض الإيفاء بعمليات المواطنين المرتبطة بالإدارة المصرية حتى بعد مجيء الاحتلال الإسرائيلي، وسمح عام 1981 لبنك فلسطين المحدود باستئناف أعماله المصرفية كأول مصرف فلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، مع اقتصار تعامله بالشيكل الإسرائيلي، وبذلك ظلت العملة الاسرائيلية هي عملة التبادل الرسمية، مما جعل قطاع غزة أقل استقلالاً من الضفة الغربية، بالرغم من تداول الفلسطينيين في القطاع للدينار الأردني والجنيه المصري بشكل غير رسمي من خلال الصرافين (نصر الله، 2000).

إن المراحل التي مر بها سعر صرف النقد الإسرائيلي وانخفاضه بشكل كبير أثر على جل الاقتصاد الفلسطيني وعلى المواطنين في الاراضي الفلسطينية، حيث ان هذا التخفيض لسعر صرف الشيكل يؤدي إلى رفع أسعار الواردات التي هي بغالبها سلعاً أساسية كالقمح والسكر والارز وبنفس النسبة التي اتخفض بها سعر صرف الشيكل وربما بنسبة أكبر، وفي ظل عدم تعويض العاملين الذين يتقاضون أجورهم بالشيكل، فان ذلك ادى لخفض أجورهم الحقيقي، أما من ناحية تأثير انخفاض سعر صرف الشيكل على التصدير فالمفروض أن يحفز الصادرات ولكن إجراءات الاحتلال تحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من ذلك الانخفاض، أما الأثر الأهم كان في انخفاض القوة الشرائية على الدخل، وعلى المدخرات وعلى الانتاج القومي والبطالة ومستوى المعيشة بشكل عام (خضر، 2012، ص 72).

#### ❖ فترة السلطة الوطنية الفلسطينية 1994:

نصت المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي على انشاء سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية في الاراضي الفلسطينية، وبناء عليه أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المرسوم رقم (184) لسنة (1994) بتشكيل سلطة النقد الفلسطينية، وفيما بعد صادق على قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة (1997) لتنظيم عمل سلطة النقد حيث نص القانون على مهام سلطة النقد ومسؤولياتها في تنظيم الأنشطة المصرفية والاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من ذهب وعملات أجنبية وتوفير السيولة للمصارف، ونص بروتوكول

باريس على أن الشيكال الاسرائيلي سيظل واحدا من العملات المتداولة في المناطق الفلسطينية وسيستخدم كوسيلة للدفع في الأراضي الفلسطينية. إلا أنه فعلياً، وبالرغم من أن البرتوكول ينص على أن الشيكال عملة قابلة للتداول في المناطق الفلسطينية، لم يلتزم الجانب الاسرائيلي بتوفير الشيكال للمصارف العاملة في غزة، حيث قامت البنوك الاسرائيلية بقطع علاقاتها مع فروع البنوك في غزة بعد إعلان قطاع غزة كيان معادي في عام 2007، كما قامت السلطات الاسرائيلية بفرض تعقيدات عديدة على نقل الأموال من الضفة الغربية إلى قطاع غزة مما أدى لنقص حاد في عملة الشيكال في غزة.

وبخصوص امكانية اصدار عملة فلسطينية، نصت الفقرة العاشرة من المادة الخاصة بسلطة النقد على قيام الجانبين البحث من خلال " JEC امكانية اصدار عملة فلسطينية متفق عليها. وأكدت سلطة النقد في الكتاب الذي ارسلته إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2011/11/3 أن قرار اصدار عملة فلسطينية هو قرار فلسطيني وطني، والتنسيق الوحيد المطلوب من قبل ال JEC يتعلق بآليات تخفيض حجم الشيكال في السوق المحلي لكونه عملة متداولة بالسوق الفلسطيني. حيث أن "JEC" هي لجنة اقتصادية فلسطينية اسرائيلية مشتركة متابعة تنفيذ البرتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به (الشعبي، 2013، ص21 - ص22).

ويرى (البد، 2005) أن سلطة النقد تستطيع تبديل فوائضها من الشواكل الإسرائيلية الناتجة عن تدفقات ميزان المدفوعات واستبدالها بالعملات الأجنبية عن طريق بنك إسرائيل وبأسعاره السائدة حينه، ولا يقوم بنك إسرائيل بتبديل أكثر من خمس الفائض النصف سنوي المحقق (المتفق عليه) في شهر واحد، وتستطيع سلطة النقد وبشكل غير مقيد بيع القطع الأجنبي لبنك إسرائيل مع احتفاظها بحق إعادة شراء ما تم بيعه. أما استخدام الأدوات النقدية الأخرى، فقد قيدت الترتيبات النقدية في اتفاق باريس استخدامها عن طريق إجبار سلطة النقد بإتباع احتياطات إجبارية على الشيكال الإسرائيلي مماثلة لتلك الموجودة في بنك إسرائيل، أي أن أداة الاحتياطي الإجباري على الشيكال في يد بنك إسرائيل. وبالنسبة للاحتياطي الإجباري على الدينار فقد أجبر سلطة النقد أن تتبنى نفس النسب للبنك الأردني المركزي خشية من الآثار التي قد تترتب عن تغير النسب سواء كان بالزيادة أو النقصان.

ومن هنا يمكن القول تبعية النظام النقدي في فلسطين للنظام النقدي الاسرائيلي تكاد أن تكون شبه كاملة، حيث أصبح التداول بالعملة الاسرائيلية يسيطر على السوق الفلسطيني من جهة، وعلى التجارة الخارجية من جهة أخرى خاصة أن استيراد المواد الخام من اسرائيل فأصبح لزاماً للتداول بعملة الشيكل.

### غياب العملة الوطنية:

منذ ما يزيد على نصف قرن وفلسطين لا تمتلك عملة خاصة بها، حيث كان الدينار الأردني خلال الفترة التي سبقت عام 1967 عملة التداول الرسمية. وبعد أن وقعت الأراضي الفلسطينية في قبضة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، ثم أصبح الشيكل الإسرائيلي الجديد إلى جانب الدينار الأردني عملتي التداول الرسمية. وحتى بعد التوقيع على اتفاق السلام المرحلي مع الجانب الإسرائيلي في 13 أيلول 1993، ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، بموجب اتفاق باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان 1994، لم تمتلك فلسطين عملتها الوطنية، جراء تأجيل النظر في موضوع العملة الفلسطينية المستقلة إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي (عطا الله، 2014، ص1).

ويرى (خضر، 2012) أن عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزينة السلطة الفلسطينية ما بين 2116.84 و2822.46 مليون دولار، ويكلف الإيرادات العامة الفلسطينية حوالي 13.7% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح.

### أهمية العملة الوطنية:

تسهم العملة الوطنية في تمويل القطاع العام من خلال ما يعرف بعائد الاصدار (Seigniorage) أو الإيرادات المتأتية من صك العملة، إضافة إلى إتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية لمساعدتها على معالجة وتمويل عجز الموازنة، كما تتيح العملة الوطنية المجال أمام سلطة النقد لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الاسعار المحلية، كما تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من العرض

للعديد من المخاطر، خصوصاً مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في النظام المالي متعدد العملات المستخدم حالياً في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة لذلك تتيح العملة الوطنية إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية إلى جانب أدوات السياسة المالية لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني (عطا الله، 2014، ص2).

ويرى الباحث ان اعتماد فلسطين على عملة الدينار الاردني والشيكال الإسرائيلي والدولار الأمريكي في ظل غياب العملة الوطنية، يدل على أن الأراضي الفلسطينية تعتمد على السياسات النقدية للدول المصدرة لهذه العملات الأردن وإسرائيل، كما يرى الباحث أن غياب العملة الوطنية هو بمثابة غياب لأحد أهم أدوات السياسة النقدية ما يعني عدم قدرة السلطة الفلسطينية على التحكم والتأثير على أسعار صرف العملات المتداولة، وبالتالي تتباين معدلات التضخم بشكل لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية التحكم والسيطرة عليه، ويضيف الباحث انه في ظل الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي تشهدها فلسطين يجعل من الصعب امكانية إصدار عملة وطنية.

#### ثانياً: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين، تعاقب على الاقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي عدة مراحل ما قبل عام 1948م حيث كان في عام 1917م خاضع لحكم الدولة العثمانية، ففي تلك الفترة لم تظهر المصارف بالشكل المعهود والمتعارف عليه الآن، واستمرت كذلك حتى بداية عهد الانتداب البريطاني، إذ عمل على تنشيط القطاع المصرفي، فقد قام بإصدار " القانون المصرفي الأول " في الفترة 1921 - 1922، الذي أحدث تغييرات جوهرية في القطاع المصرفي حيث لم يضع قيوداً على إنشاء مصارف جديدة (عودة، 2007، ص 17).

وفي الفترة من عام 1948 م حتى عام 1967 م كان الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة سياسية واقتصادية حرجة، فقد كانت الضفة الغربية تتبع الأنظمة والقوانين الأردنية والدينار الأردني هو العملة المتداولة، وخضعت المصارف لرقابة وإشراف مجلس النقد الأردني، في حين خضع قطاع غزة لإدارة حكومة جمهورية مصر العربية، والجنه المصري هو العملة الرسمية المتداولة، والقوانين والأنظمة المصرية هي المتداولة وبالتالي كانت المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتبع



المصرفيين المركزيين الأردني والمصري، وقد عمل في الضفة الغربية في تلك الفترة ثمانية مصارف هي (العربي، العقاري العربي، القاهرة عمان، العثماني، الأردن، الاهلي الأردني، انترا (المشرق)، البريطاني للشرق الاوسط) بشبكة فروع بلغت 28 فرعاً (صباح، 1995، ص11).

وكانت أهم المصارف العاملة في قطاع غزة في ذلك الوقت بنك فلسطين والبنك العربي والبنك العقاري العربي وبنك الاسكندرية وبنك الأمة وبنك التسليف الزراعي، ويبدو أن المصارف التي كانت توجد في القطاع كانت تؤدي الخدمات المصرفية التقليدية، وقد كان القطاع بحاجة لها، مثال ذلك: الحوالات، فتح الحسابات، قبول الودائع، التسهيلات الائتمانية (عاشور، 2007، ص41-42).

مع انتهاء عهد الانتداب البريطاني وبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، قامت سلطات الاحتلال بإصدار أمر عسكري يقضى بإغلاق جميع المصارف في الأراضي الفلسطينية وهيمنت المصارف الإسرائيلية على المصارف في الضفة وغزة (عودة، 2007، ص 18).

الجدول رقم (1) يوضح المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967 - 1994)

اسم المصرف	عدد الفروع في الضفة	عدد الفروع في غزة
بنك لنومي	15	4
بنك هبو عليم	4	3
بنك ديسكونت	5	2
بنك باركليز (مركنتيل ديسكونت)	1	-
بنك ميزراحي	4	1
بنك عيد حي	1	-
المجموع	30	10

(تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 1994، ص38).

قدمت المصارف الاسرائيلية الخدمات التقليدية للاقتصاد الفلسطيني والتي لم تدعم التنمية فيه، إذ مارس الاحتلال سياسات هدفت لتدمير الاقتصاد وإضعاف كافة قطاعاته، واستمرت المصارف الإسرائيلية بالعمل في الاقتصاد الفلسطيني حتى بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث تمت

مقاطعة المصارف من قبل الشعب الفلسطيني، مما اضطرها إلى الإغلاق وفتحت بعض المصارف مثل (لثومي، ديسكونت، هبو عليم) فروعاً لها في المنطقة الصناعية إيرز، ثم ما لبثت أن أغلقت فروعها نهائياً عام 1996 (عودة، 2007، ص24).

ويرى (عاشور، 2007، ص62، ص60) أن المصارف الاسرائيلية قد استندت إلى قانون القوة والاحتلال أكثر من استنادها للقوانين والأعراف والمنافسة المصرفية، وربما كان هذا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف ثقة المواطنين الفلسطينيين في المصارف الاسرائيلية.

تأسس النظام المصرفي الفلسطيني الحالي انطلاقةً مما جاء في مؤتمر مدريد للسلام المنعقد في تشرين أول 1991، وما ترتب عليه من توقيع وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول من عام 1993. واستناداً إلى ذلك فقد تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الاسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الاسرائيلية، بحيث يكون لها صلاحية تنظيم العمل المصرفي، وترخيص المصارف، وإدارة السياسة النقدية. وقد قامت سلطة النقد بموجب ذلك بإعادة ترخيص المصارف العاملة قبل تأسيسها، ومنح تراخيص جديدة لمصارف وطنية وعربية وأجنبية مختلفة. وقد بلغ عدد هذه المصارف 20 مصرفاً وذلك حتى تاريخ 10/31/2005 (عودة، 2006، ص296).

ومع نهاية العام 2012م بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 17 مصرف موزعة كالتالي:

سبعة مصارف محلية وهي: (بنك فلسطين المحدود، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني) بشبكة فروع بلغت 121 فرعاً.

عشرة مصارف وافدة وهي: (بنك القاهرة عمان، البنك العربي، بنك الأردن، البنك العقاري المصري العربي، البنك التجاري الأردني، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني

الكويتي، بنك الاتحاد) بشبكة فروع بلغت 109 فروع (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2012).

أما من حيث تنظيم العمل المصرفي في فلسطين، فيتم بناء على قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، وكذلك قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002. وبالإضافة إلى هذين القانونيين، هناك أيضا تعليمات سلطة النقد للمصارف والتي هي بمثابة اللائحة التنفيذية لقانون المصارف، حيث توضح بدقة تفاصيل العمل المصرفي والقيود المفروضة عليه (عودة، 2006، ص297).

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان القطاع المصرفي الفلسطيني تعرض للعديد من السياسات والاجراءات القسرية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية فور سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ولكنه قد شهد تطوراً ملحوظاً منذ انشاء سلطة النقد الفلسطينية، ومع ذلك فان الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين حدت من أنشطته المختلفة خاصة المتعلقة بمجال الاقراض والتمويل، وأدت إلى زيادة المخاطر الاستثمارية وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج.

### خلاصة:

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية لأسعار الصرف وأنواعها، وكون هذا المفهوم وهو أسعار الصرف وتقلباتها يعتبر المتغير المستقل فتناول الباحث هذا المتغير بشيء من التفصيل والتوضيح، حيث تطرق الباحث للنظريات التي صاغها الاقتصاديين لتفسير الاختلاف في أسعار الصرف حيث كان لكل نظرية مجموعة من الافتراضات المختلفة عن النظريات الأخرى، كما تطرق الباحث إلى العوامل المؤثرة على أسعار الصرف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. وتناول هذا الفصل المراحل التاريخية لتطور الأنظمة النقدية في العالم التي بدأت بنظام الذهب مروراً بنظام النقد الورقي الإلزامي وصولاً لنظام سعر الصرف الحر، كما تطرق الباحث بهذا الفصل إلى المراحل التي مر بها النظام النقدي والمصرفي في فلسطين.

## الفصل الثالث

### الأداء المالي للبنوك

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للأداء المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

## الفصل الثالث

### مقدمة

تلعب البنوك دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث، وتسعى البنوك دائماً إلى إحداث تغيير في سياساتها بما يضمن انتقالها من الوضع القائم إلى الوضع الذي تسعى إليه مستقبلاً، حيث تواجه بيئة سريعة التغير في المتطلبات والموارد مما يفرض على هذه البنوك الاستجابة السريعة والتوجه لتطوير تقنياتها واستراتيجياتها لتكون قادرة على مواجهة تلك التغيرات بأبعادها المختلفة. ولتحقيق هذا التطور بكفاءة وفاعلية ظهرت أهمية قياس وتقييم أداء البنوك وذلك لتحديد الجوانب التي هي بحاجة ماسة للتغيير والتطوير والتحسين المستمر (أبو قمر، 2009).

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخداماتها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات. ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية عناية خاصة، لأن ذلك يتم بغرض تحقيق مجموعة من الأغراض. ويتعين على القائم بالتحليل أن يكون على إلمام تام بمكونات القوائم المالية للبنوك التجارية، ثم المعرفة الدقيقة بالقوانين والتشريعات التي تحكم النشاط المصرفي، ومن ثم يحدد الأدوات والأساليب التي تمكنه من تحقيق غرضه من حيث معرفة جوانب القوة والضعف في البنك، ومدى التزامه بالتشريعات المنظمة للعمل المصرفي خاصة فيما يتعلق بالسيولة، والاحتياطي القانوني، ونسبة التوظيف (حنفي، عبد الغفار، 2002).

## المبحث الأول

### المفاهيم الأساسية للأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة لموضوع الأداء المالي إلا أنه لم يتم التوصل حول مفهوم محدد للأداء المالي فهناك العديد من المفاهيم نسردها منها ما يلي:

يعرف الأداء المالي على أنه نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها من العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلاً من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين أوجه النشاط والأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها (طالب، 2011، ص64).

إن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الوحدة الاقتصادية في استثمار مواردها المتاحة، وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفاً يتفوق، ويتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية (نعمة، 2002).

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً، وعلى هذا فالأداء المالي هو تحديد مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل من أجل تشكيل ثروة (عبد الغني والأمين، 2005).

ويرى (Amalendu and other,2011) أن عملية تقييم الأداء المالي أنه عملية تحديد الخصائص التشغيلية والمالية للشركة من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية الخاصة بها، ويعتبر الهدف من هذا التقييم التعرف على كفاءة أداء إدارة الشركة، ومن أهم مؤشرات قياس الأداء المالي مؤشرات السيولة والربحية.

ويرى الباحث أن مفهوم الأداء المالي يُعد من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة، حيث يمكن القول أنه المحصلة النهائية لسير أنشطة الوحدة الاقتصادية وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، حيث يعبر عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة المالية والبشرية بكفاءة وفاعلية لإنجاز الأهداف المرسومة خاصة الأهداف المالية، ومدى قدرتها على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها تجاه الغير.

### مفهوم تقييم الأداء:

إن تقييم الأداء هو عملية إدارية مستمرة وشاملة تتعلق بالمستقبل، تقوم على فحص منتظم للأعمال المنجزة خلال فترة زمنية معينة، وقياس النتائج الفعلية ومقارنتها بالمعايير والأهداف المحددة في خطة المؤسسة، بهدف اكتشاف القصور والانحرافات وتشخيص أسبابها وربطها بمراكز المسؤولية، سعياً لتفاديها في المستقبل وتحسين أداء المؤسسة (وادي، 2008).

إن عملية تقييم الأداء تعد عنصراً رئيسياً في عمليات التقييم فهي بمثابة تغذية راجعة لمدى فعالية الخطة ومؤشر على عملية تطبيق هذه الخطة، ويتفق كلا من المحاسبين والاداريين على أهمية الدور الذي تلعبه عملية تقييم الأداء في عملية التخطيط والرقابة (Evans,2005, p376).

تقييم الأداء هو القياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة، ويعتبر التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المنظمة أهدافها بناءً على المعايير الموضوعية، فهو عملية دورية

تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً (السالم وصالح، 2002، ص102).

### في ضوء ما سبق نجد أن تعريفات تقييم الأداء تتفق في أنها

يعتبر تقييم الاداء محور اهتمام الشركات، وهو الوسيلة التي تتحقق به المؤسسة من مدى انجازها لأهدافها المرسومة، ويتم تقييم أداء هذه المؤسسات للتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء هذه المؤسسات وهي عملية ادارية مستمرة تتم بصورة دورية، تهتم بشكل رئيسي بالنتائج المتحققة.

ويرى الباحث أن عملية تقييم الأداء لشركات الأعمال هي عملية رقابية تهدف لإعطاء حكم موضوعي حول مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة المالية والبشرية، والتحقق من مدى قدرتها على البقاء والاستمرارية في بيئة الأعمال، وتتم من خلال قياس ومقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.

### تعود أهمية تقييم الأداء المالي إلى عدة أسباب:

1. تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة بما يتفق مع مفهوم الربحية التجارية، واختيار الفرصة التي تحقق هدف المستثمر.
2. وسيلة عملية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار للاستثمار في مشروع معين، وبقدر محدد من رأس المال يتناسب مع إمكاناتهم في ظل مستوى محدد من المخاطر.
3. وسيلة عملية لإقناع الدائنين بتقديم وسائل التمويل المناسبة والشروط الملائمة.
4. وسيلة عملية وعلمية لتقييم المشروعات المقترحة وفقاً لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة قدر الإمكان عن التقييمات الشخصية العشوائية (الشيخ، 2008، ص106).
5. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج الشركة (الحسيني وآخرون، 2000، ص234).



## ثانياً: مراحل وخطوات تقييم الأداء:

1. **تحديد العمل المطلوب:** ويتم ذلك بتحديد الأعمال المطلوب تنفيذها، وتحديد إجراءات وسياسات العمل لتحديد كيفية أداء العمل ودراسة العمل وظروف العمل، ويقصد بدراسة العمل هو تحليل الأعمال المطلوب قياس الكفاءة في أدائها.
  2. **تحديد معايير تقييم الأداء:** تعتبر معايير تقييم الأداء أمر ضروري لنجاح عملية تقييم الاداء، لأنه يشكل أرضية واحدة ينطلق منها أصحاب العلاقة في التقييم وعلى رأسهم العاملين ورؤسائهم.
  3. **تحديد مصادر جمع البيانات الخاصة بالتقييم:** تساهم هذه الخطوة في تحديد الوسيلة المناسبة التي تساعد في جمع المعلومات المناسبة لعملية التقييم، حيث أن هناك عدة مصادر لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لقياس الأداء ولكل مصدر من هذه المصادر مزاياه وعيوبه.
  4. **تحديد أساليب تقييم الأداء:** إن تحديد طرق وأساليب تقييم الأداء تعتبر من الجوانب الأساسية التي تتضمنها سياسة التقييم الأداء.
  5. **تنفيذ التقييم:** يتم تنفيذ عملية التقييم في بعض المؤسسات عادة مرة كل سنة وقد تقوم بعض المؤسسات بتقييم الأداء أكثر من مرة في السنة إما على أساس نصف سنوي أو ربعي، وذلك حسب فلسفة المؤسسة وأهداف التقييم ومدى الفائدة من تكرار عملية التقييم إضافة إلى تكلفة التقييم (أبو حطب، 2009).
  6. **مرحلة تحليل النتائج:** حيث يتم بهذه المرحلة إجراء التحليلات اللازمة لطبيعة الانحرافات والوقوف على اسبابها واقتراح الوسائل اللازمة لمعالجتها (مشعل، 2011).
- ويرى الباحث أن كل مرحلة من هذه المراحل ترتبط مع بعضها البعض بشكل متسلسل، ويضيف الباحث أن عملية المتابعة لتصحيح الانحرافات تعتبر من مراحل عملية التقييم كونها مرتبطة بالمرحل السابقة، كما يضيف الباحث أنه لنجاح عملية التقييم لابد من مراعاة الاطار الزمني والتكاليف والجدوى الاقتصادية لكل مرحلة من مراحل عملية التقييم.

### ثالثاً: مؤشرات الأداء المالي:

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب المالية التي تعكس أثر تعامل الشركات والتي تستخدم في تقييم أدائها وتحليل مركزها المالي وربحيته. لذلك تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء الشركة وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلاً لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء (الفضل، 2000).

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

#### معدل العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (Rose & Hudgins, 2005, P151-158).

ويرى (سويسي، هواري، 2010) أن هذا المقياس من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصولها في التشغيل وهي من أكثر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة، ويقدم هذا المؤشر في شكل نسبة مالية ويعد من الأدوات المستعملة لتقييم أداء مسؤولي الوحدات الذين يتم دفعهم وتشجيعهم لتطوير اتخاذ القرارات اللامركزية على مستوى وحداتهم.

#### معدل العائد على حقوق الملكية:

يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، حيث أن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، ويتم احتساب هذا العائد بقسمة الأرباح الصافية بعد الضريبة على حقوق المساهمين والتي تشمل كل من رأس المال المدفوع وعلاوات الاصدار والاحتياطات والأرباح المحتجزة، وارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنظمة، وتدلل على اعتماد المنظمة على التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي تعمل فيها المنظمة (زينب، 2014، ص 3).

## ربحية السهم:

ويمكن احتساب ربحية السهم من خلال قسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية في الميزانية العمومية، ويعبر هذا المتغير عن الأداء الكلي للشركة المساهمة ويعكس مدى كفايتها في تحقيق الأرباح (الظاهر، 2011، ص388).

## مؤشر القيمة السوقية:

هي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية أو أنه عبارة عن السعر الذي يحدث التعامل به في سوق الأوراق المالية، وان هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغير من وقت لآخر، لذا فقد يؤخذ متوسط أسعار تداول الأسهم للسوق خلال فترة معينة، وتعتبر القيمة السوقية لأسهم الوحدة الاقتصادية أكثر أهمية من وجهة نظر المستثمرين المحتملين إذا ما قورنت بالقيمة الدفترية، ذلك لأن القيمة السوقية تعكس قيمة سهم المنشأة في السوق، غير أنه يمكن للمستثمرين المحتملين ان يعتمدوا على القيمة الدفترية لأسهم المنشأة في الفترات السابقة في التنبؤ بالقيمة السوقية في المستقبل، وكلما زادت القيمة الدفترية للأسهم زادت قيمتها السوقية، وفي ظل السوق الكفاء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تماماً قيمته الحقيقية التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر (داوود، 2006، ص27 - 28).

كما تعرف القيمة السوقية على أنها كمية الأرباح المضافة إلى رأس المال، وهي القيمة السوقية لأسهم البنك المعلنة، وتحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$= \text{عدد الأسهم المتداولة} \times \text{سعر السوق الجاري للسهم الواحد}$$

وحيث أن سعر السوق الجاري تحدده آليات العرض والطلب في سوق الأوراق المالية، وهو يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحادثة في قيمة السهم والنتيجة عن وجود معلومات جديدة عن الشركة أو تحسن الاقتصاد ككل، والسعر الجاري يعكس أيضاً تقييم الرأي العام للسهم وأداء الشركة صاحبة السهم (Rose & Hudgins, 2005, P 146- 149).

كما تتأثر القيمة السوقية للأسهم بعدة عوامل أهمها:

توقعات المستثمرين لربح الشركة في المستقبل وبالتالي التنبؤ بربحية السهم، والتنبؤ بمقدار الأرباح المتوقع توزيعها، والظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة، وعادة ما يدخل هذه العوامل عنصر الاشاعات وعدم الاعتماد على التحليل السليم (نصر، 2015، ص28).

ويرى الباحث أن هناك عوامل اقتصادية أخرى تؤثر على القيمة السوقية بالارتفاع أو الانخفاض مثل التقلبات بأسعار صرف العملات؛ كما يرى الباحث أن ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات يدل على كفاءة هذه الشركات من جهة وعلى كفاءة السوق المالي من جهة أخرى.

#### معدل دوران السهم:

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية لحجم التداول بأسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويتم احتسابه عن طريق قسمة إجمالي حجم التداول خلال الفترة على إجمالي القيمة السوقية بنهاية الفترة، ويعد معدل الدوران من المؤشرات المهمة التي تقيس سيولة سوق الأوراق المالية باعتباره مؤشراً على تكلفة اتمام الصفقات، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين معدل الدوران والعائد المتوقع للورقة المالية (Malay K. Dey, 2005, P45-67).

ويقصد بالسيولة القدرة على تداول الأوراق المالية بالبيع والشراء بدون فرق كبير في السعر أو مع أقل تأثير ممكن على الأسعار، على أن يتم تنفيذ الصفقات التجارية في الأوقات اللازمة أو بأقصر فترة زمنية ممكنة (عدنان، 2014، ص 173 - 195).

ويرى (نصار، 2006) أن مؤشر معدل الدوران يُظهر مدى سرعة تداول الأسهم العادية المحلية في البورصة، وهو عبارة عن حاصل قسمة عدد الأسهم المتداولة في البورصة خلال العام على عدد الأسهم المدرجة بالبورصة في نهاية العام، حيث أن ارتفاع نسبة الدوران يدل على كثافة التداول في البورصة.

ويرى الباحث أن مؤشرات الأداء المالي لها أهمية كبيرة كونها تعكس مدى قدرة المؤسسات المالية على البقاء والاستمرارية، فالمؤشرات المالية تعطي معلومات مفيدة لمتخذي القرارات عن مدى قدرة

الشركة على سداد الديون والتوزيعات والالتزام بتعهداتها المستقبلية، وقد أثبتت الدراسات السابقة مثل دراسة (الغصين، 2004) فاعلية هذه المؤشرات في التنبؤ بتعثر الشركات.

#### رابعاً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك

1. **الهيكل التنظيمي:** حيث يؤثر على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح

عن طريق تحديد الأعمال والأنشطة التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات.

2. **الحجم:** يعتبر تصنيف الشركات إلى شركات متوسطة أو كبيرة الحجم من العوامل المؤثرة على

الأداء المالي، فقد يشكل عائناً لأداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً. ومنه يصبح أداؤها اقل فعالية وإيجاباً بحيث انه بزيادة حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة (جليلة، 2009، ص78).

ويرى (أبو زعيتير، 2006، ص98) أن حجم المصرف يقاس عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو مقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكل حجم مصرف مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، وفي حال قياس حجم المصارف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين مع المصرف الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الرافعة المالية وبالتالي تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

3. **عدد العاملين:** ويُعد من الأصول المتغيرة للشركة، ويظهر حجم عمل هذه الشركة وإنتاجيتها مما

يؤثر على عائد الاستثمار، فعدد العاملين في الشركة يؤثر غالباً في كمية إنتاج هذه الشركة مما

يؤثر على قوتها ووضعها الاقتصادي بين الشركات الأخرى، مما يؤثر في إقبال المستثمرين على شراء أسهمهم، ففي المحصلة تتأثر عوائد أسهمها (خلف، 2006، ص168).

4. **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة المحرك الأساسي لتوظيفات رأس المال وانتقاله بين الأسهم والسندات والبنوك وذلك لاعتباره الفرصة البديلة للمستثمر إذ أنه إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً، سيفضل المستثمر بأن يضع أمواله في البنك والحصول كل عام على سعر الفائدة المحدد له وبالتالي فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى التقليل من عمليات الاقتراض مما يؤدي إلى خفض نسبة السيولة (خلف، 2006، ص169).

#### 5. **عمر المصرف:**

إن زيادة عمر المصرف تلعب دوراً كبيراً في التأثير على ربحيته فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بان هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن إدارتها لديها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى (أبو زعيتر، 2006، ص101).

6. **التكنولوجيا:** تعتبر التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات. والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموازنة بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية (جليلة، 2009، ص78).

7. **التضخم:** يعتبر الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خاصة بأسعار النقد من العوامل

المؤثرة على الأداء المالي

ويرى (الديري، 2004) أنه من أهم آثاره:

توزيع الدخل لصالح فئة معينة مقابل الاضرار بفئة أخرى، كما له أثر على الانتاج وميزان المدفوعات، حيث أن زيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة الربح، أما بالنسبة

لميزان المدفوعات فهو زيادة الأسعار على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات هذا البلد وزيادة الاستيراد وهذا يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

#### 8. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي على ربحية المصارف التجارية، حيث تحيط بالمصارف التجارية العاملة في فلسطين ثقافة إسلامية تُحرم العمل الربوي، والذي يرتبط بالفوائد المدينة والدائنة والتي حرمتها الشريعة الإسلامية، فيحجم البعض عن التعامل مع هذه المصارف خشية الوقوع في ما حرم الله سبحانه وتعالى، وهذا يؤثر على الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض خلال توجه هؤلاء العملاء للتعامل مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر على ربحية هذه المصارف (ابو زعيتر، 2006، ص96).

#### 9. مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

مخاطر سعر الصرف ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال المصرفية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي ارتفع معدل التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة موجودات البنوك الأردنية من العملات الأجنبية لسنة 2008 (7858.7) مليون دينار من إجمالي موجودات هذه البنوك البالغ 29796.6 مليون دينار ونسبة 26%، مما يعني ارتفاع درجة تأثر البنوك الأردنية بمخاطر التعامل بالعملات الأجنبية وخاصة عند حدوث تذبذب في أسعار صرف العملات. إن تأثير التغير في أسعار الصرف سوف يؤدي إلى مخاطر أهمها عند انخفاض أسعار الصرف تزداد رغبة البنوك التجارية في تقديم الأوراق التجارية إلى البنك المركزي لإعادة خصمها مما يزيد من إمكانية البنوك التجارية في زيادة حجم الائتمان (شبيب، 2012، ص235-236).

## المبحث الثاني

### أدوات التحليل المالي

أولاً: المفاهيم الأساسية للتحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار (عقل، 2011، ص 232 - ص 233).

ويرى (مطر، محمد، 2000، ص 3) أن التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

ويرى (محمد، منير وآخرون، 2008، ص 12) أن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.



وعرف (أل شبيب، 2006، ص56) التحليل المالي بأنه عبارة عن أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن القوائم المالية والتقارير المالية هي اللبنة الأساسية لعملية التحليل المالي وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من لحظة الانتهاء من إعداد القوائم المالية وتبويبها.

### ثانياً: استخدامات التحليل المالي

هناك عدة استخدامات للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

❖ **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسؤولون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

❖ **تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

❖ **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب (الزغبى، 2000، ص 159، ص160).

ويرى (الدوري، مؤيد عبد الرحمن، وآخرون، 2003، ص12- ص13) أن من أهم استخدامات التحليل المالي:

❖ **التحليل الاستثماري:** ويقوم بهذا التحليل جمهور المستثمرين وذلك لتقييم استثماراتهم في أسهم المنشآت وسندات القرض. كذلك للمحافظة على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

❖ **تحليل الاندماج:** وهو في حالة رغبة منشأة شراء منشأة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم فتقدر القيمة الحالية للمنشأة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

❖ **تحليل النمو:** وهو لتقييم ربحية المنشأة، وكفاءتها في إدارة الأصول، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أداءها بالمنشآت الأخرى والتي تعمل في نفس المجال.

ويتفق الباحث مع ما قدمه (الزغبى، 2000) حيث ان للتحليل المالي دور مهم في تقييم الأداء المالي للشركات، ويضيف الباحث أن للتحليل المالي دور مهم في التحقق من مدى قدرة الشركات على البقاء والاستمرارية في بيئة الأعمال حيث أثبتت العديد من الدراسات أن التحليل المالي يفيد في تقدير المخاطر والتنبؤ بتعثر الشركات.

## ثالثاً: أدوات التحليل المالي

يتطلب التخطيط السليم للتقييم المالي للمصرف اختيار الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه. وتتعدد هذه الأدوات من حيث مدى ملائمتها لأغراض المحلل المالي من جهة، وطبيعة البيانات المتاحة من جهة أخرى (الفيلي، عباس، 2006). ويمكن تبويب أدوات التحليل الرئيسية كما يلي:

### 1. التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، مما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس (الشيخ، 2008، ص5).

ويرى (محمد، منير، 2008) أن التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها. والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الاتجاه، ويتم حساب اتجاه التطور وفقاً للمعادلة التالية:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس) \* 100 وتدعى معادلة الأرقام القياسية وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة والنقصان. إن لاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، فعلى سبيل المثال إذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياساً لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح.

## 2. التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية. كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة. أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها (مطر، محمد، 2000).

وينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقضاء البعد الزمني عنه (عقل، 2011، ص305).

ويرى (خنفر، مؤيد، والمطارنة، غسان، 2009، ص93) أن هذا التحليل يعتمد بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%). ومن الأمثلة على ذلك التحليل الرأسي لقائمة الدخل حيث تعطى المبيعات (الإيرادات) النسبة المئوية (100%) وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم، أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها، فعلى سبيل المثال، يمكن احتساب نسبة ما تشكله الأصول المتداولة من إجمالي الأصول، ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل في المنشأة، كما يمكن تطبيق التحليل العمودي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في الشركات الصناعية. ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل، توضيحه للأهمية النسبية للبنود التي منها قائمة معينة.

ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضاً لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات. ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت

مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة. لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة (محمد، منير، وآخرون، 2008، ص39).

### 3. التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

تستخدم هذه النسب لقياس ودراسة ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي، كذلك فإن أنواع البيانات المالية المتاحة تحدد طبيعة التحليل المالي وطبيعة النسب المالية (العصار، وآخرون، 2001، ص190).

ويرى (عقل، 2011، ص311) أن هذه النسب تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة. ولغاية دراسة النسب المالية سوف يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات.

ويمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات، وأوجه نشاطها المختلفة. ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي:

- **نسبة السيولة:** وتستخدم كمؤشرات لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل.
- **نسب الربحية:** وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على الاستثمار، والعائد على حقوق المساهمين، وربحية السهم الواحد.
- **نسب الرفع المالي:** وتستخدم لتقييم سياسة التمويل، ودرجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.
- **نسب النشاط:** وتستخدم لتقييم الكفاءة في استخدام الشركة لمواردها المالية وأصولها المختلفة، مثل معدل دوران المخزون، ومعدل دوران المدينين، والفترة النقدية.
- **نسب السوق:** ويستفاد منها كمؤشرات للمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية ومن الأمثلة عليها القيمة السوقية إلى العائد، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، القيمة السوقية إلى التدفق النقدي، وعائد الاحتفاظ بالسهم (الشيخ، 2008، ص 8، ص9).

#### 4. التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي:

عندما نريد أن يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين (وهذا شيء محبذ في التحليل المالي)، فإن أسلوب التحليل بمقارنة سنة بأخرى قد لا يكون مفيداً في هذه الحالة. لذا فإن أفضل طريقة للقيام بهذا التحليل الأطول أجلاً هو أن تعتبر إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، وأن يعتبر كل عنصر فيها أساساً يمثل 100%، ولما كانت هذه النسبة تمثل المقياس الذي نحتكم إليه في كل المقارنات. فإنه من الأفضل اختيار سنة مالية معبرة لا تتضمن زيادة أو انخفاض غير عاديين في النشاط. وتحتسب النسب بموجب هذه الطريقة بقسمة البند في السنة التالية، أو أية سنة أخرى بعد سنة الأساس، على البند نفسه في سنة الأساس (عقل، 2011، ص270).

#### 5. تحليل المكونات (مقاييس المعلومات):

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية. لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ لحالات الفشل أو الافلاس في المنشآت المالية. ومع أن بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العمومية هي الأكثر مجالاً لاستخدامه. إذ أثبتت معظم الدراسات التطبيقية التي أجريت عليه عن فعالية واضحة في توفير مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل. ويعبر عن هذه المؤشرات في شكل مقاييس للمعلومات يتم بموجبها تقييم اتجاهات عناصر القائمة المالية وذلك من زاويتين، قيمتها النسبية من جانب وخاصة ثباتها على مدار الفترة الزمنية من جانب آخر (مطر، محمد، 2000).

#### 6. التحليل المقارن

يتضمن هذا التحليل مقارنة النسب المالية لعدد من المنشآت المختلفة في وقت محدد من السنة، فالمنشآت النموذجية والتي تسعى إلى زيادة حصتها في السوق تكون مهتمة بمقارنة أدائها مع أداء المنشآت الأخرى في نفس القطاع، وبما أن القوائم المالية للمنشآت المنافسة متاحة ويمكن الحصول عليها وتحليلها لذلك تقوم المنشآت عادة بمقارنة نسبها مع النسب المالية للمنافسين الرئيسيين أو المنشآت المنافسة التي ترغب المنشأة بمنافستها أو مضاهاتها والتفوق عليها. فمن خلال مقارنة النسب المالية للمنشأة مع منشأة أخرى أو عدد من المنشآت التي تم تحديدها تستطيع أن تحدد

مواطن القوة والضعف لدى المنشأة. وهناك نوع آخر شائع من المقارنة وهو المقارنة مع المعيار الصناعي، وهو مقارنة مجموعة من النسب مع المعيار الصناعي، حيث يمكن أن يكشف ذلك عن أي انحراف عن المعدل الطبيعي. الكثير من الناس يعتقدون خطأ أنه كلما كانت النسبة المالية للمنشأة أعلى من معدل الصناعة فهذا مؤشر جيد وهذا خطأ، ويجب على المحلل المالي أن يدرك جيداً بأن الانحرافات الكبيرة للنسب المالية عن المعدل الطبيعي إنما هو مؤشر عن وجود مشكلة (الدوري، مؤيد، وأبو زناد، نور الدين، 2003، ص 66 - ص 67).

### خلاصة:

تطرق الباحث في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للأداء المالي للبنوك، وكون هذا المفهوم وهو الأداء المالي يعتبر المتغير التابع فتناول الباحث هذا المتغير بشيء من التفصيل، حيث تطرق الباحث إلى أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك، وتطرق الباحث لمراحل وخطوات تقييم الأداء التي تبدأ بمرحلة تحديد العمل المطلوب تنفيذه وصولاً لمرحلة تحليل النتائج، كما تطرق الباحث للمؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة السوقية، وتناول هذا الفصل أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك كالهيكلة التنظيمية والحجم وعمر المصرف، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف. وتناول هذا الفصل أيضاً المفاهيم الأساسية للتحليل المالي وأدوات التحليل المالي مثل التحليل الأفقي والتحليل العمودي.

## الفصل الرابع

### الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: البيانات المالية ومؤشراتها للبنوك عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات



## المبحث الأول

### البيانات المالية ومؤشراتها للبنوك عينة الدراسة

#### مقدمة

يتناول هذا المبحث دراسة وتحليل البيانات المالية ومؤشراتها للبنوك عينة الدراسة والتي شملت سبعة بنوك عاملة في فلسطين وهي: " بنك فلسطين، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني، البنك الاسلامي الفلسطيني، والبنك الاسلامي العربي".

#### 1. بنك فلسطين

##### نبذة عن البنك

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 بمدينة غزة، وبأشر أعماله في العاشر من شباط عام 1961 كمؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين. يعد بنك فلسطين اليوم من أكبر البنوك الوطنية، برأس مال يبلغ 160 مليون دولار. ليحافظ على صدارة البنوك العاملة في فلسطين من حيث رأس المال المدفوع وموجودات بلغت حتى نهاية العام 2014 ما قيمته 2.42 مليار دولار ويعد البنك من أكثر البنوك انتشاراً من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى 54 فرعاً ومكتبا، بالإضافة إلى 112 صراف آلي منتشر في مختلف محافظات الوطن (التقرير السنوي لبنك فلسطين، 2014).

جدول رقم (2) يوضح تطور أداء بنك فلسطين خلال الفترة من 2006-2014.

المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
346.2	638.4	396.6	255.8	320.2	284.1	185.7	125.7	68.1	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
581.7	350.7	415.8	388.4	361.8	381.4	430.5	359.7	230.5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1151.8	1103.6	976.3	720.1	545.0	343.3	285.3	243.5	260.4	صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة
275.2	192.8	157.3	234.1	273	234.4	106.3	88.4	21.1	استثمارات
47.9	39.5	38.8	38.9	31.1	29.0	24.6	24.5	15.9	صافي موجودات ثابتة
21.6	22.5	19.3	16.3	13.7	10.4	13.0	5.4	6.1	أخرى
2424.7	2348.0	2004.4	1653.9	1545.0	1283.0	1045.7	847.6	602.5	صافي الموجودات
24.0	90.2	66.2	48.6	41.8	65.3	41.2	52.2	43.8	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
0.75	142.3	70.2	32.9	19.9	2.4	0.62	5.3	2.5	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2062.5	1745.5	1554.4	1296.5	1251.4	1016.6	808.1	649.1	452.3	ودائع العملاء
						32.3	30.4	28.4	تأمينات نقدية
18.3	16.3	13.7	11.8	9.9	9.2	7.5	4.1	3.2	مخصصات متنوعة
1.02	57.9	45.3	33.6	25.8	18.4	12.2	7.3	4.3	مخصصات الضرائب
37.9	43.5	33.5		32.1	20.0	20.4	8.6	11.5	أخرى
2144.6	2096.0	1783.5	1459.5	1381.1	1132.1	922.6	757.4	546.3	مجموع المطلوبات
160	150	134	120	100	100	81.4	59.7	36.2	رأس المال المدفوع
9.03	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	0.65		علاوة الاصدار
								0.17	اسهم خزينة
59.8	50	39.9	29.5	21	13.3	10.	7.7	5.6	احتياطي قانوني وتقلبات دورية
19.3	23.6	15.9	12.1	8.9	5.8	4.6	3.9	3.9	احتياطي مخاطر مصرفية عامة واختياري

4.7-	5.1-	6.2-	0.31-	3.2	1.1	1.8	.06		التغير المتراكم في القيمة العادلة
35.9	23.8	27.6	23.3	21.03	23.1	19.3	17.5	10.4	الأرباح المدورة
0.68	0.63	0.58	0.57	0.57	0.57	0.49	0.44		أخرى
280.1	252	220.9	194.3	163.8	150.8	123.1	90.2	56.2	مجموع حقوق الملكية
2424.7	2348	2004.4	1653.9	1545	1283	1045.7	847.6	602.5	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين (حقوق الملكية)	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	.023	.247	.383	4.6300	.520
2007	.024	.228	.344	3.1000	.840
2008	.023	.192	.290	2.8000	.745
2009	.021	.188	.269	3.7500	.34
2010	.019	.184	.301	3.4000	.085
2011	.021	.175	.283	2.9000	.108
2012	.019	.174	.286	2.9900	.141
2013	.017	.161	.270	3.2000	.112
2014	.017	.144	.251	2.8000	.137

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات بنك فلسطين في عام 2007 بنسبة 40.67% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 602.5 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 847.6 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 2424.7 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 76.7 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 2348.04 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية العام 2014 نسبة نمو 18.2% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 2062.5 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 1745.5 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 316.9 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما تراجعت التسهيلات الائتمانية مع نهاية العام 2007 بنسبة (6.48)% ويعود هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت حيث تم توجيه التسهيلات إلى للقطاعات الأكثر أمناً حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 243.5 مليون دولار أمريكي بينما نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2014 بمعدل 4.4% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 48.1 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 11.1% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 280.10 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 252.01 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 28.08 مليون دولار أمريكي.

وأن العائد على الأصول للبنك قد نما من 2.3% إلى 2.4% في العام 2007 إلا أنه تراجع في عام 2010 ليصل إلى 1.9% ليستقر في عام 2014 عند معدل 1.66%، كما أن عائد السهم الواحد قد تراجع في العام 2007 من 38.3% إلى 34.4% وواصل التراجع ليستقر في عام 2014 عند 25.1%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

## 2. البنك التجاري الفلسطيني

### نبذة عن البنك

تأسس البنك التجاري الفلسطيني سنة 1992 وبدأ البنك مزاوله أعماله المصرفية من خلال الفرع الرئيسي في رام الله في شهر آب من العام 1994، وبرأس مال قدره 11.2 مليون دولار أمريكي، ليكون بذلك أول البنوك الفلسطينية العاملة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (الموقع الإلكتروني للبنك التجاري الفلسطيني).  
يقوم البنك بتقديم الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في رام الله وفروعه الستة المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية (التقرير السنوي للبنك التجاري الفلسطيني، 2012).

### جدول رقم (3) يوضح تطور أداء البنك التجاري الفلسطيني خلال الفترة من 2006 – 2014.

#### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
36.3	35.6	51.4	24	36.4	25.6	24.7	12.8	8.2	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
90.3	83.9	38.5	60.7	44.8	44.1	41.3	48.0	35.8	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
128.7	99.4	74.1	56.4	49.4	31.9	14.9	21.3	25.7	صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة
13.3	8.3	13.5	18.8	31.6	21.8	17.7	1.7	1.9	استثمارات
4.6	4.5	4.2	4.6	3.6	2.8	1.5	1.2	1.3	صافي موجودات ثابتة
							1.4	4.7	موجودات ضريبية مؤجلة
5.7	4.5	4.2	4.0	5.3	5.4	4.9	1.9	2.04	أخرى
279.3	236.5	186.1	168.8	171.4	132.0	105.3	88.7	79.8	<b>صافي الموجودات</b>
64.5	46.2	28.1	19.2	26.7	12.4	1.3	1.4	0.40	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
169.5	156.1	123.1	115.2	110.8	88.3	69.6	64	50.8	ودائع العملاء
							1.9	2.1	أموال مقترضة
						5.8	4.4	5.4	تأمينات نقدية
1.8	1.1	1.0	1.1	0.90	0.61	0.55	0.43	0.43	مخصصات متنوعة
								0.081	مطلوبات ضريبية مؤجلة
		0.93	1.3	1.3	1.4	0.078	0.078	4.0	مخصصات الضرائب
7.1	4.4	4.9	3.6	3.8	2.9	3.2	1.6	1.7	أخرى
243.0	208.1	158.1	140.7	143.6	105.7	80.7	73.9	65.1	<b>مجموع المطلوبات</b>

30	30	30	30	30	30	30.0	20.0	20.0	رأس المال المدفوع
							0.09	0.09	احتياطي إختياري
1.7	1.4	1.4	1.4	1.2	0.78	0.53	0.51	0.51	احتياطي قانوني وتقلبات دورية
7.1									اسناد القرض
2.6	2.2	1.2	1	0.89	0.60	0.33	0.22	0.22	احتياطي مخاطر مصرفية عامة و اختياري
0.63-	0.16	0	0.12-	0.27	0.44	0.058			التغير المتراكم في القيمة العادلة
4.6-	5.4-	4.6-	4.3-	4.5	5.6	6.2	6.0-	6.1-	الأرباح والخسائر المدورة
36.3	28.4	28	28	27.8	26.2	24.6	14.7	14.7	مجموع حقوق الملكية
279.3	236.5	186.1	168	171.4	132	105.3	88.7	79.8	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

#### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	-0.004	-0.021	-0.016	.8500	.005
2007	-0.00	-0.035	-0.025	.7000	.074
2008	.002	.009	.007	.7800	.075
2009	.015	.074	.067	.8000	.064
2010	.010	.064	.060	.7000	.071
2011	.003	.021	.020	.7300	.090
2012	.000	.002	.002	.7600	.018
2013	.001	.004	.004	.6900	.028
2014	.004	.033	.040	.7300	.015

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات البنك التجاري الفلسطيني في عام 2007 بنسبة 11.13% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 79.8 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 88.7 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 279.3 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 42.7 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 236.5 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 8.6% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 169.5 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 156.1 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 13.3 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما تراجعت التسهيلات الائتمانية مع نهاية العام 2007 بنسبة (17.15)% ويعود هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت حيث تم توجيه التسهيلات إلى للقطاعات الأكثر أمناً حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 21.3 مليون دولار أمريكي بينما نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2014 بمعدل 29.5% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 29.3 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 27.8% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 36.3 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 28.4 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 7.8 مليون دولار أمريكي.

أن العائد على الأصول للبنك قد تراجع إلى -0.6% في العام 2007 حيث بلغ بنهاية العام 2006 -0.4% إلا أنه نما في عام 2010 ليصل إلى 1% وتراجع في عامي 2013، 2014 ليستقر عند معدل 0.43%، كما أن عائد السهم الواحد قد تراجع في العام 2007 ليصل إلى -2.5% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 -1.6% ونما في عام 2013 ليصل إلى 0.38% وواصل النمو في عام 2014 ليصل إلى 3.99%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

### 3. بنك الاستثمار الفلسطيني

#### نبذة عن البنك

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني بتاريخ 10 آب 1994 كشركة مساهمة عامة محدودة في مدينة غزة في فلسطين بمقتضى قانون الشركات لسنة 1929 وبرأس مال قدره 20 مليون دولار أمريكي. باشر البنك نشاطاته خلال شهر آذار 1995. يمارس البنك أعماله من خلال إدارته العامة في البيرة وفروعه الثمانية ومكاتبه الستة المنتشرة في فلسطين. من أهم غايات البنك القيام بجميع أعمال البنوك وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية والاعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال (التقرير السنوي لبنك الاستثمار الفلسطيني، 2014).

#### جدول رقم (4) يوضح تطور أداء بنك الاستثمار الفلسطيني خلال الفترة من 2006 – 2014.

#### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
56.5	52.6	59.8	38.4	16.2	13.8	12	9.3	10.6	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
124.9	92.7	56.8	84.4	121.4	127.4	129	142.0	94.6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
102.1	99.2	95.1	78.7	95.4	81	51.4	75.2	79.1	صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة
22.3	25.7	33	21.4	15.6	12.8	11.3	16.4	17.19	استثمارات أراضي
							2.7	2.02	صافي موجودات ثابتة
10.9	6.2	6.4	6.4	6.9	4.1	4	1.9	1.6	أخرى
3.7	11.7	7.1	13.7	9.5	6.2	6.6	3.5	2.7	صافي الموجودات
320.8	288.4	258.6	243.4	265.3	245.6	214.6	251.4	208.1	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
				17.5	25.1	0.27	50.16	30.1	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
43.7	30.6	33.2	36.9	24.1	23.8	23.9	29.8	33.1	ودائع العملاء
199.1	182.11	152.1	136.3	156.5	131.2	104.7	91.8	72.9	مخصصات متنوعة
2.3	2.1	1.81	1.7	1.4	1.3	1.2	1.02	0.85	تأمينات نقدية
						18	10.1	6.6	مخصصات الضرائب
0	0.018	0.46	0.74	0.79	1.2	1.1	1.5	0.93	أخرى
6.9	5.5	5	3.2	2.2	1.6	3.5	5.6	5.6	مجموع المطلوبات
252.2	220.4	192.7	179	202.7	184.5	152.9	190.1	150.4	رأس المال المدفوع
55	53	53	53	50	40	40	40.	40.	احتياطي اختياري
							7.5	7.5	احتياطي خاص
							2.8	2.8	



9.1	8.4	7.9	7.4	6.8	6.4	5.9	5.5	5.0	احتياطي قانوني وتقلبات دورية
2.2	2.8	2.2	2.2	5.2	11.7	11.2	0.60	0.60	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
0.12-	0.09-	1.5-	1.3-	1.4	1.6	2.4	2.7-	2.6-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
							4.0		أرباح مقترح توزيعها على المساهمين
2.2	3.7	4.2	3.0	1.9	4.6	2.9	3.5	4.4	الأرباح المدورة
						4.0			أخرى
68.6	67.9	65.9	64.4	62.5	61	61.6	61.2	57.7	مجموع حقوق الملكية
320.8	288.4	258.6	243.4	265.3	245.6	214.6	251.4	208.1	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	.018	.064	.093	2.9200	.088
2007	.017	.068	.104	1.7000	.022
2008	.014	.048	.074	1.9400	.125
2009	.012	.048	.073	.2000	.005
2010	.003	.013	.016	1.0000	.390
2011	.010	.040	.048	.9700	.038
2012	.007	.028	.034	.9100	.010
2013	.007	.029	.037	.8800	.073
2014	.009	.041	.051	1.0000	.151

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات بنك الاستثمار الفلسطيني في عام 2007 بنسبة 20.8% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 208.1 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 251.4 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 320.8 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 32.3 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 288.4 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 9.3% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 199.1 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 182.1 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 17.02 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما تراجعت التسهيلات الائتمانية مع نهاية العام 2007 بنسبة (-4.86)% ويعود هذا التراجع إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت حيث تم توجيه التسهيلات إلى للقطاعات الأكثر أمناً حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 75.2 مليون دولار أمريكي بينما نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2014 بمعدل 2.9% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 2.8 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 1% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 68.6 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 67.9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 0.66 مليون دولار أمريكي. وأن العائد على الأصول للبنك قد تراجع إلى 1.7% في العام 2007 حيث بلغ بنهاية العام 2006 1.8% وواصل التراجع في عام 2010 ليصل إلى 0.6%، ونما في العام 2014 ليستقر عند معدل 0.88%، كما أن عائد السهم الواحد قد نما في العام 2007 ليصل إلى 10.4% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 9.3% إلا أنه تراجع في عام 2013 ليصل إلى 3.69% ليعاود النمو في عام 2014 ويستقر إلى 5.1%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

#### 4. بنك القدس

##### نبذة عن البنك

تأسس بنك القدس في عام 1995 وبرأس مال حالي يبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ويمارس نشاطه المصرفي من خلال إدارته العامة ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - الماصيون، ومن خلال 27 فرعاً ومكتباً منتشرة في أرجاء الوطن كافة. ويعتبر بنك القدس أحد أكبر البنوك الوطنية الرائدة في فلسطين، وخلال مسيرته الناجحة في القطاع المصرفي قدم أفضل الخدمات والحلول المصرفية المبتكرة إلى عملائه على اختلافهم (التقرير السنوي لبنك القدس، 2013).

#### جدول رقم (5) يوضح تطور أداء بنك القدس خلال الفترة من 2006 - 2014.

##### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
						18.2	6.6	4.0	نقد في الخزينة والصناديق
119.1	84.7	108.6	79.3	68.8	43.4	31.8	8.8	6.7	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131	99.1	35.1	60.7	113.4	131.4	72.5	177.3	88.3	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
336.1	287.3	292.8	288.3	198.9	121.1	128.5	43.2	34.2	صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة
31.8	20.1	7.78	7.47	8.37	5.67	4.47	5.672	5.4	استثمارات
22.5	18.9	19.3	19.2	13.2	12.4	6.5	2.7	0.76	صافي موجودات ثابتة
28.6	22.2	17.0	12.3	23.6	15.8	15.5	4.3	3.9	أخرى
							2.5	4.6	موجودات ضريبية مؤجلة
669.3	532.5	480.9	467.6	426.5	330.1	259.5	251.4	148.1	صافي الموجودات
0	10.0	25.0	45.6	42.9	28.8	18.8	50.6		ودائع سلطة النقد الفلسطينية
70.3	24.2	34.2	21.1	15.6	31.1	34.8	43.9	31.3	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
516.9	420.4	353.6	338.0	307.5	217.0	145.7	99.8	59.3	ودائع العملاء
3.4	3.1	2.7	2.1	1.5	1.4	1.3	0.80	0.77	مخصصات متنوعة
						12.1	5.2	4.3	تأمينات نقدية
0.66	2.1	2.5	2.5	1.3	0.69	0	1.2	3.6	مخصصات الضرائب
7.3	7.6	4.7	3.5	7.0	4.1	2.6	1.3	1.0	أخرى
598.8	467.5	422.9	413.1	376.1	283.3	215.5	203.0	100.5	مجموع المطلوبات
50	50	50	50	50	50	50	50	50	رأس المال المدفوع
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	علاوة الإصدار

7.1	5.3	4.1	3.3	2.1	0.86	0.43	0.43	0.33	احتياطي قانوني وتقلبات دورية
							0.41		فائض تقييم ارض البنك
5.3	6.0	4.7	4.7	3.3	2.2	2.2	0.40	0.50	احتياطي مخاطر مصرفية عامة واختياري
-0.73	0.94	-1.3	-1.1	0.68	0.049	0.077	2.0-	1.3-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
5.8	0.28-	-2.5	-5.3	7.3	9.4	11.6	4.0-	4.8-	الأرباح ( الخسائر) المدورة
70.5	64.9	57.9	54.5	50.4	46.7	43.9	48.3	47.6	مجموع حقوق الملكية
669.3	532.5	480.9	467.6	426.5	330.1	259.5	251.4	148.1	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

#### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	-.012	-.036	-.035	1.3000	.164
2007	.004	.020	.019	1.2900	.515
2008	-.023	-.136	-.119	.9000	.575
2009	.008	.057	.054	1.2100	.387
2010	.010	.087	.088	1.1900	.127
2011	.010	.084	.092	1.0200	.125
2012	.007	.056	.065	.9000	.015
2013	.009	.073	.095	.9900	.063
2014	.011	.103	.145	.9700	.113

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات بنك القدس في عام 2007 بنسبة 69.68% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 148.1 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 251.4 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 669.3 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 136.7 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 532.5 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 23% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 516.9 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 420.4 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 96.5 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما نمت التسهيلات الائتمانية مع نهاية العام 2007 بنسبة 26.26% بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية التي ألفت بظلالها في ذلك الوقت على العمل المصرفي حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 43.2 مليون دولار أمريكي وواصلت النمو حتى بلغت مع نهاية العام 2014 نسبة نمو 17% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 48.8 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 8.5% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 70.5 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 64.9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 5.5 مليون دولار أمريكي.

وأن العائد على الأصول للبنك قد نما إلى 0.4% في العام 2007 حيث بلغ بنهاية العام 2006 -1.2% وواصل النمو في عام 2010 ليصل إلى 1%، ليستقر في العام 2014 عند معدل 1.08%، كما أن عائد السهم الواحد قد نما في العام 2007 ليصل إلى 1.9% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 -3.5% ونما في عام 2013 ليصل إلى 9.47% وواصل النمو في عام 2014 ليستقر إلى 14.4%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

## 5. البنك الوطني

### نبذة عن البنك

تم تأسيس البنك بتاريخ 2005/8/20 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار. في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا استراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم اطلاق البنك الوطني بطلته وهويته الجديدين تطبيقاً لاتفاقية الاندماج ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كياناً مصرفياً وطنياً جديداً (التقرير السنوي للبنك الوطني، 2014). ويعمل البنك من خلال المركز الرئيسي برام الله - الماصيون وبشبكة فروع بلغت 11 فرع (الموقع الالكتروني للبنك الوطني).

### جدول رقم (6) يوضح تطور أداء البنك الوطني خلال الفترة من 2006 - 2014.

#### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
85.6	61.7	52.3	26.1	32	34	9.6	4.4	6.2	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
229.7	179.4	115.3	114.8	65.6	62.3	34.4	48.6	24.4	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
298.6	228.2	142.7	76.2	42.9	45.8	39.9	23.2	5.1	صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة
37	31.1	22.4	13	8	11.78	10.546	10.26	8.1	استثمارات
8.9	8.3	7.7	7.4	3.0	3.3	2.8	2.06	1.82	صافي موجودات ثابتة
							0.36	0.42	موجودات غير ملموسة
19.8	20.4	10.1	9.3	6.1	5.1	2.3	3.0	0.62	أخرى
679.9	529.5	350.8	247.3	158.1	162.6	99.9	61.8	42.7	صافي الموجودات
154.9	131.1	12.0	12.2	18.8	21.5	1.3	2.2		ودائع سلطة النقد الفلسطينية
413.9	302.6	51.3	66.2	25.6	30.1	27.7	35.3	0.84	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1.4	1.1	216.1	129.6	80.2	79.1	32.0	16.9	10.8	ودائع العملاء
						10.5	7.2	2.9	تأمينات نقدية
1.4	1.1	0.88	0.57	0.38	0.38	0.25	0.14	0.063	مخصصات متنوعة
							0.08	0.12	مستحق للمساهمين
1.7	1.5	0.96	0.069	0.61	0.68	0.49	0.22		مخصصات الضرائب
27.7	38.1	18.1	9.2	3.6	1.9	0.98	0.90	1.0	مطلوبات أخرى

599.8	474.6	299.5	218.1	129.4	133.9	73.4	62.9	15.9	مجموع المطلوبات
70.9	49.8	49.8	29.8	29.8	29.8	29.8	29.8	28.8	رأس المال المدفوع
3.0	1.9	1.0	0.52	0.38	0.32	0.098	0.098		احتياطي قانوني وتقلبات دورية
4.9	4.9	2.4	1.2	0.76	0.74	0.64	0.278	0.044	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2.7-	2.2-	2.2-	0.25-	0.20	0.034	0.38	1.2-	1.5-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
3.8	0.47	0.25	-2.1	2.0	2.2	3.7	0.125	0.55-	الأرباح والخسائر المدورة
80.0	54.9	51.3	29.2	28.7	28.7	26.4	28.8	26.7	مجموع حقوق الملكية
679.9	529.5	350.8	247.3	158.1	162.6	99.9	91.8	42.7	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	-0.003	-0.005	-0.005		
2007	.008	.026	.025	.9100	.209
2008	-.033	-.123	-.108	.6700	.219
2009	.011	.064	.062	.7300	.380
2010	.001	.007	.007	.7100	.489
2011	.002	.019	.016	.7700	.239
2012	.006	.039	.041	.9022	.119
2013	.007	.066	.072	1.1728	.103
2014	.007	.056	.063	1.2900	.236

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات البنك الوطني في عام 2007 بنسبة 44.7% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 42.7 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 61.8 مليون دولار أمريكي وواصلت النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 679.9 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 150.3 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 529.5 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 36.8% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 413.9 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 302.6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 111.3 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما نمت التسهيلات الائتمانية مع نهاية العام 2007 بنسبة 348.9% بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت وألقت بظلالها على العمل المصرفي حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 23.2 مليون دولار أمريكي بينما نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية العام 2014 بمعدل 30.8% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 70.38 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 45.6% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 80.01 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 54.9 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 25.044 مليون دولار أمريكي.

أن العائد على الأصول للبنك قد نما إلى 0.8% في العام 2007 حيث بلغ بنهاية العام 2006 -0.3% إلا أنه تراجع في عام 2010 ليصل إلى 0.1%، ونما في العام 2014 ليستقر عند معدل 0.65%، كما أن عائد السهم الواحد قد نما في العام 2007 ليصل إلى 2.5% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 -0.5% وواصل النمو في عام 2013 ليصل إلى 7.2% إلا أنه تراجع في عام 2014 ليستقر إلى 6.2%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.



## 6. البنك الإسلامي الفلسطيني

### نبذة عن البنك

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة عام 1995 وبدأ نشاطه المصرفي في مطلع العام 1997 بعد حصوله على ترخيص سلطة النقد بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 2005 تم شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية. ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني من أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في فلسطين، يقدم جميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مقره الرئيسي بمدينة رام الله وفروعه المنتشرة في مختلف المحافظات والبالغ عددها 21 فرع ومكتب في أهم المناطق الحيوية بفلسطين (الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي الفلسطيني).

جدول رقم (7) يوضح تطور أداء البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة من 2006-2014.

### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
109.1	110.5	154.5	145.6	155.4	176.3	153.3	91.9	27.2	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
91.9	85.2	33.09	30.7	7.5	14.05	32.7	9.2	7.9	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
352.9	268.8	209.4	187.3	171.06	88.8	87.8	91.07	79.4	صافي تمويلات مباشرة
3.6	4.1	2.4	2.3	7.7	7.9	7.57	23.7	47.2	صافي الاستثمارات
15.1	11.5	9.1	4.2	3.8	3.6	3.4	3.9	4.2	صافي موجودات ثابتة
15.3	12.7	10.8	18.4	11.7	8.04	16.7	12.8	6.2	أخرى
595.2	502.2	423.1	392.6	357.4	299.1	301.7	232.8	172.2	صافي الموجودات
				10.3	0				ودائع سلطة النقد الفلسطينية
55.1	21.4	16.8	27.4	0.000069	3.9				ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
							67.2	47.6	الحسابات الجارية
						4.9	9.1	5.6	تأمينات نقدية
					180.2	183.7	122.3	94.07	حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة
455.9	401.5	335.7	301.3	287.6	249.5	67.7			ودائع العملاء
4.1	3.4	2.9	2.47	2.005	1.03	0.52			مخصصات متنوعة
	6.6	4.1	2.8	2.09	2.5	2	0.74	0.061	مخصصات الضرائب
6.2	5.7	5.4	6.5	7.2	5.6	21.1	0.094	0.26	مخصصات أخرى

							9.3	4.6	مطلوبات اخري
527.7	438.7	365.2	340.5	309.4	262.7	280.1	86.5	58.3	مجموع المطلوبات
50	50	47.1	46.02	46.02	35.9	21.5	21.5	20	رأس المال المدفوع
6.7	4.8	3.2	1.7	0.76	0.37	0.33	0.33	0.068	احتياطي قانوني
5.5	5.4	3.2	2.9	2.6	1.5	1.5	1.4	1.1	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
0.25-	0.20								التغير المتراكم في القيمة العادلة
5.5	2.9	4.2	1.3	1.3	1.5	1.8	0.65	1.3-	الأرباح والخسائر المدورة
67.5	63.4	57.9	52.08	48.04	36.3	21.6	23.9	19.9	مجموع حقوق الملكية
595.2	502.2	423.1	392.6	357.4	299.1	301.7	232.8	172.2	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

#### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	-.007	-.058	-.057		
2007	.011	.111	.110		
2008	-.008	-.116	-.116		
2009	.001	.010	.010	.7000	.159
2010	.004	.033	.035	.8000	.395
2011	.010	.077	.088	.8400	.173
2012	.014	.101	.124	1.0200	.318
2013	.013	.103	.131	1.5400	.344
2014	.013	.112	.151	1.2100	.126

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات البنك الاسلامي الفلسطيني في عام 2007 بنسبة 35.1% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 172.2 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 232.8 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 595.2 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 93 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 502.2 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 13.5% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 455.9 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 401.5 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 54.30 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما نمت الأنشطة التمويلية للبنك مع نهاية العام 2007 بنسبة 14.68% بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت وألقت بظلالها على العمل المصرفي حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 91.0 مليون دولار أمريكي بينما نمت صافي التمويلات المباشرة مع نهاية العام 2014 بمعدل 31.3% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 84.1 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 6.4% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 67.5 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 63.4 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 4.07 مليون دولار أمريكي.

وأن العائد على الأصول للبنك قد تراجع إلى في عامي 2006 و 2007 إلى نسبة -0.6% إلا أنه نما في عام 2010 ليصل إلى 0.4%، وواصل النمو ليستقر في العام 2014 عند معدل 1.27%، كما أن عائد السهم الواحد قد نما في العام 2007 ليصل إلى 11% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 -5.7% وواصل النمو في عام 2013 ليصل إلى 13% ليستقر في عام 2014 إلى 15%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى النمو والتراجع في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

## 7. البنك الإسلامي العربي

### نبذة عن البنك

تأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ 8/1/1995 وهو شركة مساهمة عامة، وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها أحد عشر فرعاً (الموقع الإلكتروني للبنك الإسلامي العربي).

جدول رقم (8) يوضح تطور أداء البنك الإسلامي العربي خلال الفترة من 2006 – 2014.

### المبالغ لأقرب مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	أولاً: الميزانية العمومية
72.0	88.6	81.0	47.03	51.06	54.7	34.3	17.7	15.3	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
187.7	133.5	35.5	17.2	18.2	27.2	113.2	92.2	53.5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
9.1	6.8	46.6	60.28	96.1	69.9		59.5	22.13	استثمارات لدى بنوك اسلامية
							0.89	1.5	بضاعة
247.1	191.3	171.7	133.2	77.9	92.1	112.1	95.2	92.6	صافي تمويلات مباشرة
22.6	22.26	21.1	27.8	26	32.3	7.9	27.4	25.6	استثمارات
							0.97	1.1	موجودات غير ملموسة
							0.37	0.50	موجودات ضريبية مؤجلة
7.1	6.4	7.2	7.7	7.7	6.7	5.9	4.2	4.4	صافي موجودات ثابتة
16.07	19.2	10.5	6.5	8.4	10.3	8.2	2.8	2.2	أخرى
561.9	468.2	373.8	300.0	285.7	293.6	304.4	301.6	219.1	صافي الموجودات
							54.05	38.4	حسابات جارية
							10.8	9.4	ودائع توفير الزواج
						39.8			ودائع سلطة النقد الفلسطينية
57.7	43.62	16.1	0.22	0.13	5.27		73.7	37.6	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
							1.8	2.6	تأمينات نقدية
						130.3			حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة

425.8	351.6	290.2	235.9	231.8	232.8	78.5			ودائع العملاء
2.7	2.70	2.4	2.05	1.9	1.5	1.2	2.01	1.6	مخصصات متنوعة
0.29	0.93	0.97	0.90	0	1.2	1.2			مخصصات الضرائب
7.5	7.04	6.4	4.1	3.7	2.7	3.4	5.03	3.7	أخرى
494.1	405.9	316.2	243.2	237.6	243.6	256.7	148.3	93.8	<b>مجموع المطلوبات</b>
50	48.7	47.6	47.6	40.6	40.6	38.3	35.5	31.1	رأس المال المدفوع
4.5	3.5	2.4	2.31	2.09	2.09	1.83	1.52	0.99	احتياطي قانوني وتقلبات دورية
3.7	3.93	2.6	2.08	2.6	2.6	1.7	0.85	0.85	احتياطي مخاطر مصرفية عامة واختياري
4.5	4.5	5.7	5.5	4.6	4.3	3.1	1.04-	0.84-	التغير المتراكم في القيمة العادلة
							0.38-	0.39-	المبلغ التراكمي لفروقات الصرف
4.8	1.5	0.91-	0.81-	2.08	0.18	2.7	4.01	2.2	الأرباح والخسائر المدورة
67.7	62.3	57.6	56.8	48.03	49.9	47.7	40.5	34.01	<b>مجموع حقوق الملكية</b>
561.9	468.2	373.8	300	285.72	293.6	304.4	301.6	219.1	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

### ثانياً: المؤشرات المالية للبنك خلال الفترة من 2006 - 2014

السنة	العائد على الأصول	العائد على حقوق المساهمين	عائد السهم الواحد	القيمة السوقية لسهم البنك	معدل دوران السهم
2006	.018	.029	.126	1.2300	.373
2007	.012	.023	.098	1.9900	1.363
2008	.017	.107	.133	1.1000	.315
2009	.003	.020	.025	1.1500	.510
2010	-.008	-.012	-.056	.9000	.045
2011	.003	.016	.019	.8200	.053
2012	.002	.011	.014	.9200	.118
2013	.008	.056	.072	1.1500	.098
2014	.007	.061	.083	1.1100	.064

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

نمت موجودات البنك الاسلامي العربي في عام 2007 بنسبة 37.61% عما كانت عليه في عام 2006 فقد بلغت مع نهاية العام 2006 حوالي 219.1 مليون دولار أمريكي وبلغت الموجودات مع نهاية العام 2007 حوالي 301.6 مليون دولار أمريكي لتواصل النمو حتى بلغت مع نهاية عام 2014 561.9 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها نحو 93.6 مليون دولار أمريكي عما كانت عليه في نهاية العام 2013 حيث بلغت 468.2 مليون دولار أمريكي، وتعكس هذه الزيادة النمو المستمر لموجودات البنك التي كانت ثمرة مجهودات البنك في تحديث وتطوير فروع البنك لخدمة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، بينما حققت ودائع العملاء مع نهاية عام 2014 نسبة نمو 21.1% عما كانت عليه في عام 2013 حيث بلغت مع نهاية العام 2014 حوالي 425.8 مليون دولار أمريكي في حين كانت بنهاية العام 2013 حوالي 351.6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 74.1 مليون دولار أمريكي وهذه الزيادة والنمو بمعدل الودائع تعكس ثقة المودعين بالبنك، فيما نمت ذمم البيوع والتمويل للبنك مع نهاية العام 2007 بنسبة 2.76% بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في ذلك الوقت وألقت بظلالها على العمل المصرفي حيث بلغت مع نهاية العام 2007 حوالي 95.2 مليون دولار أمريكي ونمت صافي التمويلات المباشرة مع نهاية العام 2014 بمعدل 29.2% عما كانت عليه في عام 2013 أي بزيادة قدرها 55.8 مليون دولار أمريكي، بينما حقق البنك مع نهاية 2014 نمواً في حقوق الملكية بنسبة 8.7% عما كانت عليه في عام 2013، حيث بلغت في العام 2014 حوالي 67.7 مليون دولار أمريكي بينما بلغت في عام 2013 حوالي 62.3 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 5.4 مليون دولار أمريكي.

وأن العائد على الأصول للبنك قد تراجع إلى 1.2% في العام 2007 حيث بلغ بنهاية العام 2006 1.8% وواصل التراجع في عام 2010 ليصل إلى -0.8%، إلا أنه نما في العام 2014 ليستقر عند معدل 0.73%، كما أن عائد السهم الواحد قد تراجع في العام 2007 ليصل إلى 9.8% حيث بلغ مع نهاية العام 2006 12.6% وواصل التراجع في عام 2013 ليصل إلى 7.18% ليعاود النمو بشكل محدود في عام 2014 ويستقر إلى 8.25%، ويعزى سبب هذه النتائج إلى التراجع والنمو في صافي الربح خلال الفترة 2006 - 2014.

## المبحث الثاني

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### مقدمة:

يتناول هذا المبحث تحليل البيانات واختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة، حيث يتم عرض نتائج التحليل الاحصائي التي أفرزتها استخدام برنامج الاحصاء (spss)، حيث قام الباحث بإجراء التحليل الوصفي للبيانات، بهدف التعرف على خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة، كما قام الباحث بإجراء تحليل الارتباط لكل متغير من متغيرات الدراسة، بهدف التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، وكذلك تحليل الانحدار الخطي المتعدد بهدف التعرف على قوة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك للوصول إلى اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة، وبيان نتائج هذا الاختبار للوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تحقق أهداف الدراسة.

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم(9): يوضح الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة	معامل التباين
العائد على الأصول	0.0071	0.0104	0.033-	0.024	0.000
العائد على حقوق المساهمين	0.0533	0.0756	0.136-	0.247	0.006
عائد السهم الواحد	0.07827	0.1078	0.119-	0.383	0.012
القيمة السوقية لسهم البنك	1.393	0.9166	0.670	4.630	0.840
معدل دوران السهم	0.21822	0.2419	0.005	1.363	0.059
تقلبات أسعار صرف (الدولار / الشيكل)	0.0157-	0.0673	0.09-	0.12	0.005
تقلبات أسعار صرف (الدولار / اليورو)	0.00044-	0.0763	0.105-	0.134	0.006

من خلال الجدول السابق يتضح:

1. أن متوسط الحسابي لعائد على الأصول هو 0.0071 بانحراف معياري 0.0104 وأن أقل قيمة من العائد على الأصول -0.033 وأن أكبر قيمة من العائد على الأصول 0.024.



2. أن المتوسط الحسابي للعائد على حقوق المساهمين هو 0.0533 بانحراف معياري 0.0756 وأن أقل قيمة من العائد على حقوق المساهمين -0.136 وأن أكبر قيمة للعائد 0.247 .
3. أن المتوسط الحسابي لعائد السهم الواحد هو 0.07827 بانحراف معياري 0.1078 وأن أقل قيمة من عائد السهم الواحد -0.119 وأن أكبر قيمة للعائد 0.383.
4. أن المتوسط الحسابي للقيمة السوقية لسهم البنك هو 1.393 بانحراف معياري 0.9166 وأن أقل قيمة من القيمة السوقية لسهم البنك 0.670 وأن أكبر قيمة لقيمة السوقية لسهم البنك 4.630.
5. أن المتوسط الحسابي لمعدل دوران السهم هو 0.21822 بانحراف معياري 0.2419 وأن أقل قيمة من معدل دوران السهم 0.005 وأن أكبر قيمة للعائد 1.363.
6. أن المتوسط الحسابي لتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) هو -0.0157 بانحراف معياري 0.0673 وأن أقل قيمة من تقلبات أسعار الصرف -0.09 وأن أكبر قيمة من التقلبات أسعار الصرف 0.12.
7. أن المتوسط الحسابي لتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل اليورو) هو -0.00044 بانحراف معياري 0.0763 وأن أقل قيمة من تقلبات أسعار الصرف -0.105 وأن أكبر قيمة 0.134.

## ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك

الفرضية الفرعية الأولى " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول "

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل بالعائد على الأصول والمتغيرات المستقلة المتمثلة بتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(10): يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين متغير تابع والمتغيرات المستقلة

العائد على الأصول	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو	
1			العائد على الأصول
0.077	1		تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
-0.044	**0.715	1	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد على الأصول وتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو) وبالتالي نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية.

نموذج الانحدار المتعدد:

تم اختيار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية حيث كان المتغير التابع: العائد على الأصول والمتغيرات المستقلة تقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(11): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.008	5.505	**0.000
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	0.034	1.221	//0.227
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	0.028-	1.117-	//0.268
قيمة معامل الارتباط R	0.162		
قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.026		
DW	2.728		
F test	0.807		
sig	//0.451		

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

//غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أن معادلة خط الانحدار المتعدد كالتالي:

العائد على الأصول = 0.008 + 0.034 \* تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل

- 0.028 \* تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بين تقلبات أسعار صرف العملات والعائد على الأصول 0.026 أي أن تقلبات أسعار صرف العملات قادرة على تفسير ما نسبته 2.6% من التغير الحاصل في العائد على الأصول وهذا يعتبر مؤثر غير جيد للتفسير.

ومن خلال نتائج تحليل تباين خط الانحدار تبين أن قيمة اختبار F تساوي 0.807 ومستوى المعنوية يساوي 0.451 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول للبنوك في السنوات من 2006 إلى 2014 وهذا ما ينفي الفرضية.

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون المحسوبة (DW) 2.728 وهي أكبر من قيمة ديرين واتسون الجدولية العليا  $du = 1.662$ . وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

وبناءً على نتائج مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول.

ويعزو الباحث ذلك في ظل غياب العملة الوطنية إلى أن البنوك عينة الدراسة تقوم بوضع حدود لمركزها المالي لكل عملة لديها سنوياً، وتقوم بمراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي، كما تقوم باتباع استراتيجيات للتحوط إزاء تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة.

وانفقت هذه النتيجة مع دراسة (درويش، 2009) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد والمخاطرة بسوق فلسطين للأوراق المالية، ويعزو الباحث سبب الاتفاق إلى التشابه في مجتمع الدراسة حيث أجريت دراسة (درويش، 2009) على سوق فلسطين للأوراق المالية في حين أجريت الدراسة الحالية على البنوك المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Mbubi amos mbithi, 2009) التي توصلت إلى أن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ويعزو الباحث سبب الاختلاف إلى أن هنالك اختلاف إلى حد كبير في بيئة وطبيعة مجتمع وعينة الدراسة وعدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في فلسطين.

الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين "

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل بالعائد على حقوق المساهمين والمتغيرات المستقلة المتمثلة بتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(12): يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين متغير التابع والمتغيرات المستقلة

العائد على حقوق المساهمين	تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	
العائد على حقوق المساهمين			1
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	1		0.100
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	**0.715	1	0.029

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد على حقوق المساهمين وتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو) وبالتالي نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية.

نموذج الانحدار المتعدد:

تم اختيار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية حيث كان المتغير التابع: العائد على حقوق المساهمين والمتغيرات المستقلة تقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(13): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.056	5.546	**0.000
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	0.182	0.884	//0.380
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	0.086-	0.476-	//0.636
قيمة معامل الارتباط R	0.117		
قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.014		
DW	2.425		
F test	0.415		
Sig	//0.662		

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

//غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح ان معادلة خط الانحدار المتعدد كالتالي:

العائد على حقوق المساهمين =  $0.056 + 0.182 * \text{تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل} - 0.086 * \text{تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو}$

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بين تقلبات أسعار صرف العملات والعائد على حقوق المساهمين 0.014 أي أن تقلبات أسعار صرف العملات قادرة على تفسير ما نسبته 1.4% من التغير الحاصل في العائد على حقوق المساهمين وهذا يعتبر مؤثر غير جيد للتفسير.

ومن خلال نتائج تحليل تباين خط الانحدار تبين أن قيمة اختبار F تساوي 0.415 ومستوى المعنوية يساوي 0.662 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين للبنوك في السنوات من 2006 إلى 2014 وهذا ما ينفي الفرضية.

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون المحسوبة (DW) 2.425 وهي أكبر من قيمة ديرين واتسون الجدولية العليا  $du = 1.662$ . وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

وبناءً على نتائج مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين.

ويعزو الباحث ذلك في ظل غياب العملة الوطنية إلى أن البنوك عينة الدراسة تقوم بوضع حدود لمركزها المالي لكل عملة لديها سنوياً، وتقوم بمراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي، كما تقوم باتباع استراتيجيات للتحوط إزاء تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة.

وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة (درويش، 2009) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد والمخاطرة بسوق فلسطين للأوراق المالية، ويعزو الباحث سبب الاتفاق إلى التشابه في مجتمع الدراسة حيث أجريت دراسة (درويش، 2009) على سوق فلسطين للأوراق المالية في حين أجريت الدراسة الحالية على البنوك المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على عائد السهم الواحد" للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل بعائد السهم الواحد والمتغيرات المستقلة المتمثلة بتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(14): يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين متغير التابع والمتغيرات المستقلة

تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	عائد السهم الواحد	
		1	عائد السهم الواحد
	1	0.062	تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
1	**0.715	-0.011	تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عائد السهم الواحد وتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو) وبالتالي نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية.



نموذج الانحدار المتعدد:

تم اختيار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية حيث كان المتغير التابع: عائد السهم الواحد والمتغيرات المستقلة تقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(15): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.082	5.651	**0.000
تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل	0.229	0.779	//0.439
تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو	-0.161	-0.619	//0.538
قيمة معامل الارتباط R	0.101		
قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.01		
DW	2.459		
F test	0.307		
Sig	//0.736		

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

//غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح ان معادلة خط الانحدار المتعدد كالتالي:

عائد السهم الواحد =  $0.082 + 0.229 * \text{تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل} - 0.161$

\* تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بين تقلبات أسعار صرف العملات وعائد السهم الواحد 0.01 أي أن تقلبات أسعار صرف العملات قادرة على تفسير ما نسبته 1% من التغير الحاصل في عائد السهم الواحد وهذا يعتبر مؤثر غير جيد للتفسير.

ومن خلال نتائج تحليل تباين خط الانحدار تبين أن قيمة اختبار F تساوي 0.307 ومستوى المعنوية يساوي 0.736 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على عائد السهم الواحد للبنوك في السنوات من 2006 إلى 2014 وهذا ما ينفي الفرضية.

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون المحسوبة (DW) 2.459 وهي أكبر من قيمة ديرين واتسون الجدولية العليا  $du = 1.662$ . وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم. وبناءً على نتائج مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على عائد السهم الواحد.

ويعزو الباحث ذلك في ظل غياب العملة الوطنية إلى أن البنوك عينة الدراسة تقوم بوضع حدود لمركزها المالي لكل عملة لديها سنوياً، وتقوم بمراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي، كما تقوم باتباع استراتيجيات للتحوط إزاء تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتداولة.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (درويش، 2009) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد والمخاطرة بسوق فلسطين للأوراق المالية، ويعزو الباحث سبب الاتفاق إلى التشابه في مجتمع الدراسة حيث أجريت دراسة (درويش، 2009) على سوق فلسطين للأوراق المالية في حين أجريت الدراسة الحالية على البنوك المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Sudharshan, Rakesh, 2013)، والتي توصلت إلى وجود علاقة بين أسعار الفائدة وأسعار صرف الدولار مقابل الروبية الهندية من جهة وعوائد أسهم الشركات المساهمة في الهند، ويعزو الباحث سبب الاختلاف إلى أن هنالك اختلاف إلى حد كبير في طبيعة مجتمع وعينة الدراسة، وعدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالبنوك في فلسطين من جهة وصغر حجم البنوك وسوق فلسطين مقارنة مع البنوك والأسواق المالية في العالم من جهة أخرى فهي لازالت في طور النمو.

الفرضية الفرعية الرابعة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية لسهم البنك "

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل بالقيمة السوقية لسهم البنك والمتغيرات المستقلة المتمثلة بتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(16): يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين متغير التابع والمتغيرات المستقلة

تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل	القيمة السوقية لسهم البنك	
		1	القيمة السوقية لسهم البنك
	1	-0.146	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل
1	**0.715	-0.185	تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القيمة السوقية لسهم البنك وتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو) وبالتالي نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية.

نموذج الانحدار المتعدد:

تم اختيار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية حيث كان المتغير التابع: القيمة السوقية لسهم البنك والمتغيرات المستقلة تقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(17): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	1.397	11.175	**0.000
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	-0.447	-0.180	//0.858
تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو	-1.980	-0.883	//0.381
قيمة معامل الارتباط R	0.187		
قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.035		
DW	2.570		
F test	1.011		
sig	//0.370		

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

//غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح ان معادلة خط الانحدار المتعدد كالتالي:

القيمة السوقية لسهم البنك =  $1.397 - 0.447 * \text{تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل} - 1.980 * \text{تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو}$

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بين تقلبات أسعار صرف العملات والقيمة السوقية لسهم البنك 0.035 أي أن تقلبات أسعار صرف العملات قادرة على تفسير ما نسبته 3.5% من التغير الحاصل في القيمة السوقية لسهم البنك وهذا يعتبر مؤثر غير جيد للتفسير.

ومن خلال نتائج تحليل تباين خط الانحدار تبين أن قيمة اختبار F تساوي 1.011 ومستوى المعنوية يساوي 0.370 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية للسهم للبنوك في السنوات من 2006 - 2014 وهذا ما ينفي الفرضية. ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون المحسوبة (DW) 2.570 وهي أكبر من قيمة ديرين واتسون الجدولية العليا  $du = 1.662$ . وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

وبناءً على نتائج مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية لسهم البنك.

ويعزو الباحث ذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة المحيطة بالبنوك في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة هذا من جهة، وعدم الكفاءة في التسعير التي يعاني منها سوق فلسطين للأوراق المالية والناجمة عن عدة عوامل هذا من جهة أخرى.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (السندس والمومني، 2012)، والتي توصلت إلى أن أسعار أسهم الشركات المساهمة في قطاع الخدمات تتأثر كثيراً بأسعار صرف الدينار الأردني مقابل عملات الدول التي تشهد حركة تجارية خدمية نشطة ما بينها وبين الأردن، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Belghitara, Clarkb and Meftehc, 2010) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغيرات بقيمة الجنيه البريطاني وأسعار أسهم الشركات البريطانية، ويعزو الباحث سبب الاختلاف إلى أن هنالك اختلاف إلى حد كبير في طبيعة مجتمع وعينة الدراسة، وعدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بأوضاع البنوك في فلسطين في ظل غياب العملة الوطنية.

الفرضية الفرعية الخامسة " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم "

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع المتمثل بمعدل دوران السهم والمتغيرات المستقلة المتمثلة بتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(18): يوضح مصفوفة معامل الارتباط بين متغير التابع والمتغيرات المستقلة

معدل دوران السهم	تقلبات سعر الصرف مقابل الشيكل	تقلبات سعر الصرف مقابل اليورو
معدل دوران السهم	1	
تقلبات سعر الصرف مقابل الشيكل	0.255-	1
تقلبات سعر الصرف مقابل اليورو	0.205-	1

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين معدل دوران السهم وتقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو) وبالتالي نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية.

نموذج الانحدار المتعدد:

تم اختيار الانحدار المتعدد للفرضية الفرعية حيث كان المتغير التابع: معدل دوران السهم والمتغيرات المستقلة تقلبات أسعار صرف (الدولار مقابل الشيكل) و(الدولار مقابل اليورو).

جدول رقم(19): يوضح نموذج الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	المعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
الثابت	0.209	6.456	**0.000
تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل	-0.780	-1.211	//0.231
تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو	-0.168	-0.288	//0.774
قيمة معامل الارتباط R	0.258		
قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.066		
DW	2.140		
F test	1.993		
sig	//0.146		

\*\*دالة عند 0.01

\*دالة عند 0.05

//غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح ان معادلة خط الانحدار المتعدد كالتالي:

معدل دوران السهم =  $0.209 - 0.780 * \text{تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل الشيكل} - 0.168 * \text{تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو}$

\* تقلبات سعر الصرف الدولار مقابل اليورو

وبلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بين تقلبات أسعار صرف العملات ومعدل دوران السهم 0.066 أي أن تقلبات أسعار صرف العملات قادرة على تفسير ما نسبته 6.6% من التغير الحاصل في معدل دوران السهم وهذا يعتبر مؤثر غير جيد للتفسير.

ومن خلال نتائج تحليل تباين خط الانحدار تبين أن قيمة اختبار F تساوي 1.993 ومستوى المعنوية يساوي 0.146 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم للبنوك في السنوات من 2006 إلى 2014 وهذا ما ينفي الفرضية.

ويلاحظ أيضاً خلو نموذج الانحدار السابق من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديرين واتسون المحسوبة (DW) 2.140 وهي أكبر من قيمة ديرين واتسون الجدولية العليا  $du = 1.662$ . وبذلك يتبين عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز دقة نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم.

وبناءً على نتائج مصفوفة الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد، نرفض الفرضية ونقبل الفرضية العدمية القائلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالبنوك في فلسطين من حالة الانقسام السياسي والحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، وغياب التشريعات والقوانين الحديثة التي تنظم البيئة الاستثمارية في فلسطين.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Osoro Cliff & Ogeto Willy, 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم) من جهة والأداء المالي للشركات بقطاعي البناء والصناعة في كينيا من جهةٍ أخرى، كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Mbubi amos mbithi, 2009) التي توصلت إلى أن الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية يتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ويعزو الباحث سبب الاختلاف إلى أن هنالك اختلاف إلى حد كبير في بيئة وطبيعة مجتمع وعينة الدراسة وعدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ظل غياب العملة الوطنية.



## الفصل الخامس

يمثل هذا الفصل خاتمة الرسالة الذي يوضح في جعبته أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. بالإضافة إلى أهم التوصيات التي يوصى بها الباحث في ضوء تلك النتائج. لذا يتألف هذا الفصل من فقرتين هما النتائج والتوصيات.

### أولاً النتائج:

بعد استعراض نتائج التحليل الإحصائي توصل الباحث لما يلي:

1. تأثر أداء البنوك المحلية في فلسطين بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية من حالة الانقسام السياسي والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة ويتضح ذلك من خلال تحليل البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة حيث تراجع حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك للقطاعات المختلفة وتم توجيه التسهيلات الائتمانية للقطاعات الأكثر أمناً، كما تباينت ربحية البنوك عينة الدراسة ما بين النمو والتراجع خلال الفترة 2006-2014 كما يظهر بالمبحث الأول من الفصل الرابع.
2. عدم إصدار العملة الوطنية الفلسطينية يكلف خزينة السلطة الفلسطينية ما بين 2116 و 2822 مليون دولار، ويكلف الإيرادات العامة الفلسطينية حوالي 13.7% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على الأصول، حيث تبين قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 2.6% من التغير الحاصل في العائد على الأصول.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على العائد على حقوق المساهمين، حيث تبين قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 1.4% من التغير الحاصل في العائد على حقوق المساهمين.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على عائد السهم الواحد، حيث تبين قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 1% من التغير الحاصل في عائد السهم الواحد.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على القيمة السوقية لسهم البنك، حيث تبين قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 3.5% من التغير الحاصل في القيمة السوقية لسهم البنك.

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقلبات أسعار الصرف على معدل دوران السهم، حيث تبين قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن تقلبات أسعار الصرف قادرة على تفسير ما نسبته 6.6% من التغير الحاصل في معدل دوران السهم.

## ثانياً: التوصيات

### على ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين.
2. القيام بدراسات أخرى مقارنة على أسواق مالية أخرى في الوطن العربي للتعرف على مدى الاختلاف أو التباين في أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة في الأسواق المالية العربية والاستفادة منها.
3. ضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق المالية والبنوك المدرجة بها بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملاء الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.
4. ضرورة أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام السياسي وتحقيق استقرار الاقتصاد الفلسطيني بما يمكن البنوك من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني.
5. ضرورة أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تحقيق المتطلبات الأساسية لإصدار العملة الوطنية من الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين حتى تكون عملية الإصدار ناجحة وتكتسب الثقة والمصداقية مما يمكن من تحصيل عائد إصدار العملة واستغلاله في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني بما يعود بالأثر الإيجابي على أداء البنوك في فلسطين وعلى الاقتصاد الفلسطيني ككل.
6. ضرورة مواكبة البنوك في فلسطين للتطورات الحاصلة في البنوك الناشئة والمتقدمة في العالم سواء من الناحية التنظيمية أو الإدارية أو التكنولوجية أو الفنية لما لذلك من أثر في تحسين أداء البنوك في فلسطين.
7. تعزيز التنسيق والتعاون المشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والبنوك العاملة في فلسطين بشتى المجالات لما لذلك من أثر إيجابي على تطور أداء البنوك في فلسطين.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- أبو السندس، جهاد، والمومني، غازي، أثر تذبذب أسعار صرف الدينار الأردني على قيم أسهم الشركات المساهمة العامة في قطاع الخدمات، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 2، ص 485 - 510، 2012.
- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية الإسلامية، قيد النشر، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2012.
- أبو حطب، موسى، فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين، دراسة حالة، الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
- أبو زعيتير، باسل، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.
- أبو قمر، محمد أحمد، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الثاني عشر، يوليو، 2011.
- آل شبيب، دريد كامل، مبادئ الادارة المالية، عمان: دار المناهج للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- أمين، بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
- باعمارة، بشير، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013.

- بربور، مشهور هذلول، العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن خلال الفترة ما بين 1985 - 2006، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
- بوخاري، لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010.
- بنونة، شعيب، ورحيمة، خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد الخامس، 2011.
- التقرير السنوي لبنك الاستثمار الفلسطيني، 2014،
- التقرير السنوي لبنك القدس، 2013.
- التقرير السنوي لبنك فلسطين، 2014.
- التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2012.
- التقرير السنوي للبنك التجاري الفلسطيني، 2012.
- التقرير السنوي للبنك الوطني، 2014.
- تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 1994.
- جلييلة، بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009.
- حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- حنفي، عبد الغفار، ادارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الاسلامية والتجارية، الاسكندرية ( مصر ): دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.

- خرياش، منية، أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية - دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة 2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2012.
- خضر، زاهر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010 ، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر بغزة، 2012.
- الخطيب، فاروق صالح، ودياب، عبد العزيز احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية: خوارزم العلمية، 2015.
- خلف، فليح حسن، الأسواق المالية والنقدية، عمان: جدارا للكتاب العالمي، 2006.
- خلف، فليح، العلاقات الاقتصادية الدولية، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
- خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2009.
- داوود، عبد اللطيف عيادة، العوامل المؤثرة على سيولة السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2006.
- درويش، مروان جمعة، اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق فلسطين للأوراق المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2009.
- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، وأبو زناد، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2003.
- الديري، محمد تيسير، العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن دراسة تطبيقية قياسية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.
- رزق، ميراندا زغلول، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008 - 2009.

- الزغبى، هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 159، 160، 2000.
- زينب، بن مراد، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر (دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA خلال الفترة 2010-2013)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2014.
- السالم، مؤيد، وصالح عادل، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عمان: عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2002.
- سمية، موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010.
- سويسى، هواري، " دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2009/07، 2010.
- سيبول هالون، رونالد مكدونالد، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، الرياض: دار المريخ للنشر، 2007.
- شاهين، علي عبد الله، وصقر، أحمد فايز، أثر استخدام نماذج الشموع اليابانية القوية على قرارات الاستثمار في تجارة العملات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 1(A) ص 563-614، 2011.
- شبيب، دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- الشريقطي، هدى، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- الشعبي، هالة، ورقة عمل برتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2013.

- شيباني، سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963 - 2006)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- الصادق، على توفيق، والبلبل، على احمد، وعمران، محمد مصطفى، وكجوك، محمود محي الدين، نظم وسياسات أسعار الصرف، الإمارات العربية: صندوق النقد العربي، 2003.
- صباح، سالم، البنوك العاملة في فلسطين، تقرير غير منشور، سلطة النقد الفلسطينية، 1995.
- طارق، شوقي، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2009.
- طالب، علاء فرحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، عمان: دار صفاء، 2011.
- طيفور، محمد سميح، العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي والتشغيلي في شركات صناعة الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
- عاشور، يوسف، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، فلسطين: المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية، الطبعة الثالثة، 2007.
- عائشة، بلحرش، سعر الصرف الحقيقي التوازني " دراسة حالة الدينار الجزائري " أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- العباس، بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر، 2003.
- عبد الظاهر، مفيد، والفقهاء، سالم عبد القادر، العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية للفترة ما بين 2004-2008م، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد السادس والعشرون، العدد السابع، 2011.
- عبد الغني، دادن، والأمين، كماسي محمد، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.



- عبد القادر، السيد متولى، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011.
- عبد القادر، مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكى خلال الفترة 1974- 2004، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.
- عبيدات، سامر فخري، والحمود، صفاء محمد، تحليل محددات أسعار أسهم البنوك التجارية دراسة تطبيقية في بورصة عمان، مجلة العلوم الانسانية، السنة 8، العدد 46، الجزائر، 2010.
- عدنان، محمد، سيولة الأسواق المالية وأثرها في عائد الاسهم العادية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد، العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 75، 2014.
- العصار، راشد، والاخرس، عاطف، والهنيني، ايمان ، والشريف، عليان، الادارة والتحليل المالي، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001.
- عطا الله، محمد، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لاصدار عملة وطنية، رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية بسلطة النقد الفلسطينية، مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل، 2014.
- عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- على، بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(1970-2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013.
- علي، لزعر، وسمير، آيت يحيى، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، الجزائر، عدد11، 2012.
- عمار، جعفري، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام الصرف بالجزائر رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.

- عودة، سيف الدين، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.
- عودة، سيف الدين، نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الانتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
- الغالبي، عبد الحسين، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010.
- غانم، محمد مصطفى، وجابر، ابراهيم سالم، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في مواجهة آثار الحرب والحصار على غزة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنمية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بتاريخ 23-2010/5/24.
- الغصين، هلا بسام، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2004.
- الفضل، مؤيد محمد علي، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق دراسة مقارنة، مجلة آفاق الاقتصادية تصدر عن غرفة التجارة في دولة الإمارات المجلد 21، العدد 84، ص 101 - 2000، 130.
- الفيلي، هاني عبد الأمير، وعباس، اسماعيل علي، محاسبة البنوك، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2006.
- قدي، عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- كلبونة، أحمد، وزريقات، قاسم، وزريقات، عامر، وسلامة، رأفت، أثر استخدام نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة على الأداء المالي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد 19، العدد 2، ص 1447-1448، 2011.

- لبد، عماد سعيد، مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
- مبارك، عبد المنعم، ويونس محمود، ونجيب نعمة الله، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
- المجالي، إياد، والدروبي، رانيا، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1994 – 2009، رسالة دكتوراه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، 2011.
- محمد، علة، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- محمد، منير شاكر، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.
- مطر، محمد، التحليل المالي والائتماني. الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2000.
- مطر، موسى سعيد، التمويل الدولي، الأردن: دار صفاء، الطبعة الأولى، 2008.
- المطيري، مشعل، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
- **مقداد، محمد ابراهيم، آليات علاج أزمة السيولة - إصدار النقد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان الحصار وأثره على السيولة في قطاع غزة المنعقد في الجامعة الإسلامية بتاريخ 2007/12/12.**
- النجار، جميل، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، ص 281-318، 2013.

- نسمان، هاني، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 " آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2008.
- نصار، خالد، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية (دراسة تطبيقية على المستثمرين في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.
- نصر الله، عبد الفتاح، اصدار العملة الفلسطينية الواقع والآفاق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح، 2000.
- نصر، خالد جمال، أثر الإعلان عن توزيع الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 2015.
- نعمة، نغم حسين، أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة أعمال، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 2002.
- النعيمي، عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- نوفل، موسى، والقاضي، نعيم، ومطر، موسى، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 - 2007، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 2، ص 211-244، 2012.
- هجيرة، عبد الجليل، أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2012.
- وادي، عبد الناصر، دور التقارير الرقابية في تقييم الأداء في ظل تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، 2008.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Amalendu Bhunia, Sri Somnath Mukhuti and Sri Gautam Roy , Financial Performance Analysis-A Case Study, Current Research Journal of Social Sciences 3(3): page 269-275, 2011.
- Evans, N. G. (Nigel ), Assessing the balanced Scorecard as aManagement tool for hotels, International Journal Of Contemporary Hospitality Management, Vol.17 No. 5 , 2005.
- Halil Fidan, " Impact of the real effective exchange rate (REER) on urkish agricultural trade , World Academy of Science Engineering and Technology Vol 2 , 2008.
- Jean-Pierre Allegret, *Economie monétaire internationale*, 1er édition HARACHTTE CARLE , paris , 1997.
- Malay K. Dey ,Turnover and return in global stock markets ,Department of Accounting and Finance , Morgan State University, United States , 2004.
- MBUBI AMOS MBITHI, The Effect of Foreign Exchange Rates On The Financial Performance Of Firms Listed At The Nairobi Securities Exchange, Master Thesis , Business Administration , UNIVERSITY OF AIROBI, 2009 .
- Menzie D. Chinn , Real Exchange Rates , University of Wisconsin, Madison and National Bureau of Economic Research ,2006.
- Ng Yuen-Ling, Har Wai-Mun, Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia, *International Journal of Business and Management*, Vol. 3, No. 8, p130-137, 2008.
- Nicholas Apergis, "Budget deficits and exchange rates: further evidence from cointegration and causality tests", Journal of Economic Studies, Vol. 25 Iss: 3, pp.161 – 178, 1998.
- Osoro Cliff & Ogeto Willy, MACRO ECONOMIC FLUCTUATIONS EFFECTS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED MANUFACTURING FIRMS IN KENYA , the International Journal of social Sciences . Vol.21 NO.1 , 2014.
- Pareshkumar J. Patel1,and other , Ashok R. Patel, “Factors affecting Currency Exchange Rate Economical Formulas and Prediction Models”

*,International Journal of Application or Innovation in Engineering & Management (IJAEM) Volume 3, Issue 3, page 53-56 , March 2014.*

- Prudence Attah-Obeng & Patrick Enu & F. Osei-Gyimah C.D.K. Opoku, "An Econometric Analysis of the Relationship between Gdp Growth Rate and Exchange Rate in Ghana“ Journal of economics and Sustainable Development ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.4, No.9, 2013.
- Ramin Cooper, Lee How, Mohamad Hamzah , Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices‘ Jurnal Pengurusan 24, 2004 .
- RANCISCO REQUENA-SILVENTE and JAMES WALKER ,THE IMPACT OF EXCHANGE RATE FLUCTUATIONS ON PROFIT MARGINS: THE UK CAR MARKET, 1971-2002, Journal of Applied Economics. Vol X, No. 1, 2007.
- Rose, P. Sylvia, & Hudging, S.C. "Bank Management & Financial Services", 6th Edition , Mc Graw-Hill, New York. 2005.
- Rudiger Dornbusch , Stanley Fischer , Exchange Rates and the Current Account, The American Economic Review , Volume 70 , Issue5,p960-971 , Dec,1980.
- Sudharshan Reddy Paramati , Rakesh Gupta , “An Empirical Relationship between Exchange Rates, Interest Rates and Stock Returns “ European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, ISSN 1450-2275 Issue 56 January, 2013.
- Tantatape BrahmasreneKomain Jiranyakul,"Exploring real exchange rate effects on trade balances in Thailand",Managerial Finance, Vol. 28 Iss 11 pp. 16 - 27, 2002.
- Yacine Belghitara, Ephraim Clarkb and Salma Meftehc, THE EFFECT OF EXCHANGE RATE MOVEMENTS ON THE SHARE PRICE PERFORMANCE OF UK SMEs, 2010 .  
<http://www.mfsociety.org/modules/modDashboard/uploadFiles/conferences/MC19~504~p16p1nubcd16l3nno1edupohvan4.pdf>

### ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،  
(<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2564>)
- الموقع الالكتروني للبنك التجاري الفلسطيني،  
(<http://www.pcb.ps>)
- الموقع الالكتروني للبنك الوطني،  
(<http://www.tnb.ps>)
- الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي العربي،  
(<http://www.aibnk.com>)
- الموقع الالكتروني للبنك الاسلامي الفلسطيني،  
(<http://islamicbank.ps>)

## قائمة الملاحق

### ملحق رقم (1)

سعر صرف الدولار مقابل الشيكل والتغير به خلال الفترة (2006-2014)

التغير بسعر صرف الدولار مقابل الشيكل	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	الفترة
	4.590	2005
-0.080	4.225	2006
-0.089	3.849	2007
-0.021	3.770	2008
0.007	3.795	2009
-0.060	3.568	2010
0.069	3.813	2011
-0.021	3.731	2012
-0.066	3.483	2013
0.120	3.901	2014

المصدر: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل من واقع الاصدارات الرسمية  
لسلطة النقد الفلسطينية، التغير بسعر صرف الدولار مقابل الشيكل من احتساب  
الباحث.



## ملحق رقم (2)

سعر صرف الدولار مقابل اليورو والتغير به خلال الفترة  
(2014-2006)

الفترة	سعر صرف اليورو مقابل الدولار	سعر صرف الدولار مقابل اليورو	التغير بسعر صرف الدولار مقابل اليورو
2005	1.1797	0.847673137	
2006	1.317	0.759301443	-0.10425
2007	1.4721	0.679301678	-0.10536
2008	1.4124	0.708014727	0.042268
2009	1.4366	0.696087986	-0.01685
2010	1.3246	0.754944889	0.084554
2011	1.2925	0.773694391	0.024836
2012	1.3197	0.757747973	-0.02061
2013	1.379	0.725163162	-0.043
2014	1.2156	0.822639026	0.134419

المصدر: سعر صرف اليورو مقابل الدولار من واقع الاصدارات الرسمية لسلطة النقد الفلسطينية، وسعر صرف الدولار مقابل اليورو والتغير به من احتساب الباحث.